وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس - المدية-
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
وعلوم التسيير
علوم مالية و محاسبة

دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية المدية 2020

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
العلوم المالية و المحاسبة تخصص : مالية المؤسسة

إعداد الطلبة:
- محمد عمور
- عبد الكريم راس الماء

تحت إشراف الأستاذ :
محمد زرواطي

السنة الجامعية : 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس - المدية-
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
وعلوم التسيير
علوم مالية و محاسبة

دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية المدية 2020

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
العلوم المالية و المحاسبة تخصص : مالية المؤسسة

إعداد الطلبة:
- محمد عمور
- عبد الكريم راس الماء

تحت إشراف الأستاذ :
محمد زرواطي

السنة الجامعية : 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وانعم علينا من نعم، كانت خير عون لنا في إنجاز هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان في المقام الأول إلى الاستاذ المشرف محمد زرواطي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و وقتة وعلى تواضعه في المعاملة فكان نعم المشرف .

كما نشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة على توجيهاتهم وتقييمهم لهذا العمل خاصة شمس الدين بوعرار كما نتوجه بالشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع .



إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق، إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى زوجتي العزيزة التي ساعدتني كثيرا، الى بناتي اسراء و اسماء و ابني خالد. ، إلى من عشت وتربيت معهم جميع إخوتي.

والى كل الأهل والأقارب، إلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وساعدني ولو بكلمة رفعت من معنوياتي .

إلى من الهم طموحاتي وفجر طاقاتي وصقل معارفي من أساتذة ومعلمين ومربين.

إلى من تقاسمت وتنافست معهم حلاوة البحث العلمي ، زملائي في الدراسة

إلى الذين تسعهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي اهدي هذا العمل المتواضع

محمد



أهدي هذا العمل المتواضع إلى قرة عيني والدتي رحمها الله وجعل قبرها روضة من رياض الجنة والوالد حفظه الله.

إلى زوجتي و بناتي وكل الإخوة و الأخوات .

و إلى كل من له الفضل في إتمام هذا العمل .

عبد الكريم

الفهرس

قائمة المحتويات

الإهداء 1	III
الإهداء 2	IV
كلمة شكر	V
الفهرس	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
مقدمة	أ
1- الإشكالية	ب
2- أهمية الدراسة	ت
3- أهداف الدراسة	ت
4- منهج البحث	ث
5- صعوبات البحث	ث
6- أسباب اختيار الموضوع	ث
7- الدراسات السابقة	ج
8- هيكل البحث	د
الفصل الاول: الاطار النظري للمراجعة	
تمهيد	10
1- المبحث الاول :ما هية المراجعة	11
2- المطلب الاول : نشأة و تطور المراجعة	11
3- المطلب الثاني : مفهوم المراجعة	13
4- المطلب الثالث : معايير المراجعة المتعارف عليها	16

5-المبحث الثاني : انواع المراجعة و فروضها	20
6-المطلب الاول : فروض المراجعة	20
7-المطلب الثاني : انواع المراجعة	21
8-المطلب الثالث : العلاقة بين المراجعة الداخلية و الخارجية	23
9-المبحث الثالث : المراجعة الخارجية	26
10-المطلب الاول : تعريف المراجع الخارجي و شروط ممارسة مهنته	27
11-المطلب الثاني : مهام و صفات محافظ الحسابات	27
10- المطلب الثالث: واجبات وحقوق محافظ الحسابات	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي	
تمهيد	34
1-المبحث الاول : ماهية الفشل المالي و اسسه	35
2-المطلب الاول : ماهية الفشل المالي	35
3-المطلب الثاني : اسس حول الفشل المالي	43
4-المبحث الثاني : دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي	50
5-المطلب الاول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي	50
6-المطلب الثاني :العلاقة بين التدقيق الخارجي و الفشل المالي	53
7-المطلب الثالث : بيان مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي	55
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	65

1-المبحث الاول : الطريقة والإجراءات المتبعة	66
2-المطلب الأول: الطريقة المتبعة	66
3-المطلب الثاني: متغيرات الدراسة و الإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية	69
4-المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها	71
5-المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية	71
6-المطلب الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	81
خلاصة الفصل	88
خاتمة	89
قائمة المراجع	94
الملاحق	101

قائمة الأشكال

و الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	التطور التاريخي لأهداف المراجعة	13-14
(2-1)	الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	24-26
(1-2)	أسباب الفشل كما يراها Dun and Brand	53
(1-3)	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	66
(2-3)	مقياس ليكارت الثلاثي	67
(3-3)	قياس ثبات الاستبيان	68
(4-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيَر المؤهل العلمي	70
(5-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	72
(6-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	73
(7-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	74-75
(8-3)	نتائج اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي	76-77
(9-3)	نتائج مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي	78-79
(10-3)	العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و اجراءات التنبؤ بالفشل المالي	85

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	معايير المراجعة المتعارف عليها	19
(1-2)	مراحل الفشل المالي	45
(1-3)	متغيرات الدراسة	69
(2-3)	المؤهل العلمي	71
(3-3)	التخصص العلمي	73
(4-3)	الوظيفة الحالية	74
(5-3)	عدد سنوات الخبرة	75

الاختصارات

الإختصار	المدلول (إنجليزية)	المدلول (العربية)
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق 1	استبيان	102-101
الملحق 2	التكرارات النسبية المئوية للمعلومات العامة	106-105
الملحق 3	معامل ثبات الاستبيان ألفا كرومباخ	106
الملحق 4	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات المحور الاول	107
الملحق 5	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني	108
الملحق 6	معامل الإرتباط ليبرسو بين محوري الاستبيان	109

مقدمة

ان تطور الحاجة المتزايدة الى الثقة في المعلومات ، أدى بدوره الى تطور عملية المراجعة الخارجية ، حيث انتقلت المراجعة من مجرد قيام المراجع بتحديد مدى سلامة و صحة المركز المالي للشركة و التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات ، و اكتشاف ما قد يتخللها من اخطاء او غش او تزوير و فحص لمدى فاعلية و قوة نظام الرقابة الداخلية و الخروج براي فني محايد ، الى اهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم من مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و تقييم الاداء و رفع مستوى الكفاءة و الفعالية ، كل هذا الدور ألقى مسؤوليات كبيرة على مراجع الحسابات الخارجي بحيث اصبح مطالبا بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها كونه شخصا مؤهل علميا و محايدا ، و تتمثل هذه المسؤوليات و الخدمات في الدور الذي يمكنه القيام به تجاه حالات الفشل المالي الذي تتعرض له الشركات ، حيث كان لابد من شخص يقوم بدراسة وضع الشركة و التنبؤ بالوضع المستقبلي لها و توصيل المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة .

ونتيجة للاثار غير المرغوبة التي يحدثها الفشل المالي كان لابد ان يقوم بواجبه و مسؤولياته في محاولة الحد من حالات الفشل هذه و ذلك من خلال اجراءات معينة في اطار معايير المراجعة الدولية و المعايير التي تحكم مسؤولياته اثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة . و كما هو الحال في بعض الدول خصوصا المتقدمة منها ، فقد حصلت الكثير من حالات الفشل التي كلفت الاقتصاد خسائر طائلة ، فمثلا حدث فشل مالي في امريكا عام 2001 كان ابرزها شركة انرون ، الرهن العقاري 2008 ، بورنت كوم ، و في الدول العربية لم تسلم من هذه الإفلاسات بل طالت بعض الوحدات الاقتصادية كاليمن افلس البنك الوطني للتجارة و الاستثمار عام 2005 ، و نتيجة لقصور دور المراجعة و ضعف اداء المراجعين ظهرت حالات الفشل التي تعرضت له الشركات مما زاد مناهتمام المراجعين و الباحثين و اصحاب المصالح و المجمعات المهنية في الرفع من دور المهنة و كفاءة و فاعلية أداء المراجعين و الارتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة خصوصا فيما يتعلق بدور المراجع تجاه الفشل المالي و الاجراءات التي يمكنه من خلالها التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد قد تؤدي الى فشل الشركة .

1.الاشكالية :

و مما تقدم يمكن القول ان مشكلة الدراسة تتلخص في ان ما يحدثه الفشل المالي من اثار على الوحدات الاقتصادية بشكل خاص و الاقتصاد الوطني بشكل عام ، القى مسؤوليات كبيرة على مراجع الحسابات بحيث اصبح مطالب بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها و من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي يمكن ان يقوم به مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي ، خصوصا في الجزائر التي تتوجه الى التوسع في جذب الاستثمارات و اقتصاد السوق و التي تتطلب الرفع من دور المراجع في تقييم الاوضاع الحالية و المستقبلية للشركات بهدف ضمان بقائها و استمرارها . و بالتالي يمكن صياغة الاشكالية التالية :

ما مدى تطبيق المراجع الخارجي للاجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي ؟

و لتبسيط الاشكالية الرئيسية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الاجراءات المتبعة من طرف المراجعين الجزائريين في التنبؤ بالفشل المالي ؟
- ما مدى مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي ؟
- ما هي العلاقة بين الاجراءات المتبعة و مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي ؟

وللاجابة عن الغموض الوارد في الاشكاليات السابقة ، قمنا بصياغة الفرضيات التي سنحاول اثباتها :

- يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة الدولية او الوطنية مما يعزز قدرته على التنبؤ بالفشل المالي ؛
- تقع المسؤولية القانونية على عاتق المراجع الخارجي عند عدم التنبؤ بالفشل المالي ؛

- هناك علاقة بين اجراءات المراجعة المتبعة و مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي .

2.اهمية الدراسة :

تتركز اهمية الدراسة في الاتي :

- تتناول هذه الدراسة موضوعا حيويا و هاما يناقش الدور الذي يمكن ان يقوم به المراجع لضمان استمرارية الشركات ؛
- محاولة التعرف على مدى قيام المراجع بالاجراءات اللازمة في حالة الانهيار و الفشل المالي التي تتعرض له الشركات خاصة و ان الادارة و المجتمع المالي يعتمد في اتخاد قراراته على التقرير المالي للمراجع ؛
- تحديد مساهمة المراجع في تمكين صناع القرار و رسم السياسات الداخلية و الخارجية من اتخاذ الخطوات التصحيحية التي تساعد الشركات من القيام باعمالها بايجابية تضمن استمراريتها و عدم تعرضها للفشل ؛
- اعطاء المراجع صورة دقيقة عن النقاط التي تثير الشك في احتمال فشل المنشأة و الاجراءات التي يجب عليه القيام بها للتأكد من هذه الشكوك ؛

- توضيح نطاق و مسؤولية المراجع الخارجي و الدور المنوط القيام به للرفع من دوره في زيادة الثقة في القوائم المالية المراجعة و انعكاسات ذلك على اداء الشركة .

3.اهداف الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول الى الاهداف التالية :

- وضع مفهوم للمراجعة و الفشل المالي ، و المفاهيم الشبيهة بالفشل المالي ؛
- اظهار المخاطر التي يمكن للمراجع الخارجي ان يكتشفها ؛
- الوقوف على جوانب المسؤولية المتعلقة بأداء مراجع الحسابات الخارجي ؛
- معرفة الاجراءات اللازمة بخصوص عملية التنبؤ بالفشل المالي .

1. **حدود الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة للتوصل إلى النتائج حول التنبؤ بالفشل فقد ارتبطت هذه الدراسة بحدود مكانية و حدود زمنية مكانية ك زمنية ؛

- **الحدود المكانية** :تم استقصاء عينة من المراجعين المتواجدين عبر قطر ولاية المدية
- **الحدود الزمنية :** تمثلت في الفترة الممتدة من شهر مارس الى غاية شهر جوان عام 2020 ؛

4.منهج البحث :

للإحاطة بمختلف جوانب المضوع وللإجابة عن التساؤلات واثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي (دراسات سابقة – كتب – مذكرات ..)،اما في الجانب التطبيقي تم دراسة حالة و تم الاعتماد على استبيان لجمع المعلومات ، موجه للمراجعين الخارجيين لاستقصاء آرائهم ليساعد في الوصول الى تحقق او عدم تحقق الفرضيات ، وذلك باستخدام برنامج المعالجة الاحصائية

SPSS20 .وEXALE

5 .صعوبات البحث :

- صعوبة توزيع استمارة الاستبيان على المراجعين و استرجاعها كاملة بسبب تزامن توزيع الاستبيان مع الحظر الصحي بسبب جائحة كورونا.

– صعوبة الحصول على المراجع اللازمة بسبب تعليق الدراسة للأسباب السابقة .

6.اسباب اختيار الموضوع :

تتمثل اسباب اختيار الموضوع في اسباب موضوعية و اخرى ذاتية :

- معرفة مدى ادراك مراجعي الحسابات الخارجيين بمسؤولياتهم التي تواجههم عند اداء مهامهم ؛
- محاولة مساعدة الاطراف المحيطة بالشركة و ترشيد قراراتهم ؛

- دور و اهمية المراجع الخارجي عند اصدار تقريره و اهميته لمستخدمي القوائم المالية ؛
- معرفة الاضافة التي يقدمها المراجع الخارجي للشركة لمساعدتها في اتخاذ قراراتها التسييرية؛
- طبيعة التخصص العلمي الذي ندرس فيه ؛
- الرغبة و الميول للاطلاع على واقع مهنة المراجعة في الجزائر .

7.الدراسات السابقة :

1. دراسة محمود يوسف جربوع **(مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادية و التنبؤ بفشل المشروع)**، مجلة الجامعة الاسلامية ، غزة ، المجل 13 ، العدد 1 ، جانفي 2005 .

هدفت الدراسة الى ايضاح دور التحليل المالي (المراجعة التحليلية) الذي يلجأ اليها المراجع الخارجي للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح او فشل المشروع مقارنة بفترات سابقة او شركات اخرى مماثلة تعمل في نفس المجال باعتماد مجموعة من النسب المالية (نسب الربحية ، نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب المديونية ، نسب السوق).

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- أن القوائم المالية المدققة تشكل اساسا لاستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية و تمكن المراجع من تقييم نشاط المؤسسة و التنبؤ باحتمالات المستقبل ؛
- من اهم المراحل التي يمكن لمراجع الحسابات اتباعها في التحليل المالي للقوائم المالية المدققة تحليل الاستثمار و تحليل الائتمان ؛
- يعتبر الافلاس النتيجة النهائية لفشل المشروع ، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية و اقتصادية عديدة منها انهاء الكيان القانوني للمشروع .

و من اهم التوصيات التي تصت عليها الدراسة ان معايير المراجعة الدولية تتطلب اجراءات اضافية يجب ان تنفذ بواسطة المراجع الخارجي عندما يثار الشك في فرض الاستمرارية في اعمال المشروع.

2. دراسة علام موسى حمدان (**دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية**) ، كلية العلوم الادارية و المالية ، الجامعة الاهلية ، مملكة البحرين ، السنة غير منشورة .

هدفت الدراسة الى تقديم اداة جديدة تمكن المراجع من الكشف عن ممارسات المحاسبة الاحتمالية ، و من خلال مؤشرات مالية يمكن له تحديد مدى ملاءمة مركز الشركة المالي و التنبؤ بالأزمات المالية . هذه الاداة هي التدفق النقدي التشغيلي المعدل ، التي يمكن تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي و للتأكد من جدوى هذه الاداة تم مقارنة نتائجها مع نماذج اخرى .

خلصت الدراسة الى ان التدفق النقدي التشغيلي المعدل يمكن ان يكون اداة فعالة بيد المراجع لكشف الممارسات الاحتيالية للمحاسبة و التنبؤ بالتعثر المالي مما يساهم في جودة التدقيق و حماية مصالح المستثمرين و عليه فقد اوصت الدراسة بتعميم هذه الاداة بين مراجعي الحسابات و اعتمادها كإحدى ادوات الاجراءات التحليلية .

3. دراسة سليم عماري 2015(**دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات)** ، مذكرة ماجيستير ، غسر منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015.

هدفت الدراسة الى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الاداء المالي باستعمال مجموعة من النسب و المؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، وهذا في محاولة بناء نموذج ذي قدرة على التمييز و التنبؤ و لغرض تحقيق اهداف البحث قام البحث بدراسة عينة مكونة من 61 شركة فاشلة ، و 61 شركة سليمة ، تنشط في سوق الكويت للاوراق المالية ، خلال الفترة من سنة2009 ، الى سنة 2012 ، باستخدام طريقة التحليل التمييزي و 15 نسبة مالية تم حسابه انطلاقا من القوائم المالية لهذه الشركات .

خلصت الدراسة الى ان نسبتين من اصل خمس عشرة نسبةلها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة و الشركات السليمة ، و تمثلت في كل من نسبة العائد على الاصول ، و نسبة دوران راس المال

و من اهم التوصيات ما يلي :

- ✓ محاولة ادراج تقرير دوري كاي تقرير تقوم به الشركة ، هذا التقرير يختص بتقييم أداء الشركة سنويا او سداسيا ، مما يجعل منه مرجع في اتخاذ القرارات اللازمة .
- ✓ تطوير برامج الكترونية تتضمن اهم النسب التي لها القدرةعلى التنبؤ بالفشل ، لتزويد ادارة الشركة بالمعلومات قبل حدزث الازمة بفترةكافية لاتخاذ التدابير اللازمة .
- ✓ العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية لما لها من اهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركة و لفت انظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية .
- ✓ ضرورة زيادة الشفافية و الافصاح في القوائم المالية و التقارير ، لإيصال المعلومات لكل الاطراف المهتمة بها .

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

- ✓ هدفت الدراسات السابقة الى ايضاح دور التحليل المالي للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح او فشل المشروع مقارنة بفترات سابقة او شركات مماثلة ، الا ان دراستنا تناولت واقع استخدام ادوات التحليل المالي (المراجعة التحليلية) من طرف مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر و اهم الاجراءات المتخذة من قبل المراجعين في حالة الشك في استمرار نشاط الشركة .
- ✓ الدراسات السابقة تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في الاسواق المالية ، بحيث قدمت اداة جديدة تمكن المراجع من الكشف عن ممارسات الغش و الاحتيال في القوائم المالية ، بينما دراستنا تناولت الخدمات الاضافية التي يقدمها المراجع الخارجي

بخصوص التنبؤ بالفشل المالي للشركات الاقتصادية بصفة عامة ن اضافة الى مسؤوليته لبذل العناية المهنية لكشف حالات الغش و الاحتيال .

- ✓ تناولت الدراسة الحالية مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه حالات الفشل المالي و تقييم قدرة الشركة على الاستمرار استنادا على معايير المراجعة الدولية و الوطنية ،(ISA750-ISA240) ، الجريدة الرسمية الجزائرية .ذ

8.هيكل البحث :

من اجل الاحاطة بمضمون البحث و الوصول الى الاهداف المرجوة ، تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول :

الفصل الاول : تناول دراسة الجانب النظري للمراجعة وذلك بتحديد ماهية و اهم انواع و معايير المراجعة و التطرق الى مهام و صفات محافظ الحسابات في الجزائر .

الفصل الثاني : تناول الاطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي و مسؤولية المراجع الخارجي تجاه حالات الفشل المالي ، انواعه ، اسبابه ، مراحله ،واهمية التنبؤ به و كذا مسؤولية المراجع الخارجي .

الفصل الثالث : خصص لدراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات الخارجيين و استقصاء آرائهم ، و تحليل النتائج و مناقشتها و تقييم مدى استيعاب المراجعين للمشكل المطروح في الدراسة .

الفصل الأول:

الاطار النظري

للمراجعة

تمهيد:

المراجعة أو كما يطلق عليها أحيانا "الرجوع إلى الحسابات" تعتبر واحدة من المهن المهمة التي نشأت حديثا، والتي نتجت من تعقد الأعمال المعاصرة، وانتشار التجارة العالمية واتساع نطاقها. ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية للمؤسسات فان هدف المراجعة في مراحل تطورها الأولية كان ينحصر على اكتشاف الأخطاء و الغش والتلاعبات. ثم أصبح يتمثل في التحقق من مدى صحة البيانات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي.

ولقد ركز الاكاديميين المهتمين على تطوير معايير المراجعة وإجراءاتها لتحقيق التوازن بين مسؤولية محافظ الحسابات القانونية واحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

ولدراسة أعمق واشمل لما تم ذكره، أردنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة

المبحث الثاني: أنواع المراجعة وفروضها

المبحث الثالث: المراجعة الخارجية

المبحث الأول: ماهية المراجعة

إن المراجعة ميدان واسع، عرف تطورات كبيرة و متواصلة، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها، مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية والمادية والمالية المستعملة، يصعب فيها يوما بعد يوم التسيير وذلك من خلال كثرة العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات. وكمدخل لهذا الموضوع سنتعرض إلى تقديم لمحة تاريخية عن تطور المراجعة ومفهومها ومعاييرها.

المطلب الأول: نشأة وتطور المراجعة

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من اجل إشباع حاجاته، ولقد تطور مفهومها عبر مراحل زمنية مختلفة:

قبل 1500ميلادي :كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد كلمة "تدقيق Audition"وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية " adire" ومعناها يستمع [1] .

كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين مستقلين بواسطة أشخاص مستقلين لنفس العمليات بغرض منع التلاعب والاختلاس وكان الغرض الفرعي هو دقة تقرير عن هذه الأحداث المالية، وكان الجرد يتم في فترات بغرض إثبات دقة التسجيل.

بسقوط الإمبراطورية الرومانية تطورت المراجعة بتطور النشاط التجارى في ايطاليا حيث استخدم المراجعون لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثورات وهذا من اجل التحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية مع عدم وجود نظام رقابة داخلي أو نظام محاسبي. [2]

الفترة الممتدة مابين 1500 _ 1850ميلادي :أهم ما يميز هذه الفترة هو بزوغ بوادر ظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغيرا جذريا في كل المجالات حيث ظهر الانفصال الفعلي لملكية المؤسسة عن الإدارة وزيادة الحاجة إلى المراجعة والمراجعين.

كما تتميز أيضا بظهور تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولو

[1] خالد أمين عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر، عمان، ،1998ص:3

[2] عبد الفتاح الصحن ،"**مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا** "،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،، 1993ص:5

لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا، وظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع. [1]

الفترة الممتدة مابين 1850_ 1905:بعد ظهور الثورة الصناعية ظهرت الحاجة إلى تكوين وحدات اقتصادية، ومنهما بدا اهتمام المحاسبة بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية وليس الاهتمام بتسجيل العمليات صاحب الوحدة، فبعد هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا أمام المراجعة لتصبح كمهنة مهمة لا يستهان بها. [2]

الفترة الممتدة مابين 1905إلى يومنا هذا..

ما يميز هذه الفترة ظهور المنشات المالية الكبيرة كالبنوك وشركات التامين وما يتطلبه ذلك النوع من المنشات إلى المراجعة مستمرة ودقيقة أولا بأول وقبل وبعد حدوث العمليات للتأكد من سلامتها ودقتها، فان الأمر يحتاج إلى تخصيص إدارة مستقلة للمراجعة للتأكد من سلامة العمليات خصوصا وان الوقوع في أية أخطاء أو تلاعبات في مثل هذه المؤسسات يؤثر على سمعتها. [3]

والجدول التالي يبين التطور التاريخي لأهداف المراجعة:

الجدول رقم (1-1) : التطور التاريخي لأهداف المراجعة

الفترة	أهداف المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1500	- اكتشاف التلاعب و الاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1500- 1850	- اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850- 1905	- اكتشاف التلاعب والاختلاس. - اكتشاف الأخطاء الكتابية.		عدم الاعتراف بها

[1] - اشتوي إدريس عبد السلام، "**المراجعة معايير وإجراءات**"، ط 4 دار النهضة العربية، عمان، 1996،ص:14

[2] زكريا محمد الصادق، "**مراجع الحسابات**"، كلية التجارة، طنطا، 1982،ص: 9

[3] - محمد أمين، "**الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات**"، مركز خبرات الإدارة والمحاسبة، عمان، 2001،ص:2

1905-1923	- تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي - اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل ومراجعة اختباريه	اعتراف سطحي
1923-1940	- تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي - اكتشاف التلاعب و الاختلاس	مراجعة اختبارية	بداية في الاهتمام
1940-1960	- تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	مراجعة اختبارية	اهتمام وتركيز فني

المصدر :محمد سمير الصبان، "نظرية المراجعة واليات التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:29

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة.

نستهل في هذا المطلب بتقديم تعاريف للمراجعة وأهدافها ومزاياها وعيوبها

الفرع الأول: تعريف المراجعة.

يمكن إيجاز تعريف المراجعة في التعاريف التالية:

تعرف على أنها جمع وتقييم للأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل [1].

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمراجعة على أنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن

[1] شدري معمر سعاد، "**دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في مالية المؤسسة ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 26

المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية ". [1]

كما تعرف أيضا بأنها: "نشاط يطبق بكل استقلالية لإجراءات مترابطة ومعايير فحص من اجل تقييم مدى ملائمة التشغيل الكلي أو الجزئي للإجراءات الإدارية في المؤسسة بالرجوع إلى المعايير." [2]
وتعرف كذلك بأنها عبارة عن فحص ناقد يسمح من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية. [3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل:المراجعة هي عبارة عن عملية منتظمة تتضمن كل عمليات الفحص الميداني التي يقوم بها مهني كفء خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية

الفرع الثاني :أهداف المراجعة

تنقسم أهداف المراجعة إلى مجموعتين أساسيتين هما:

1.الأهداف التقليدية: وهي تنقسم إلى أهداف مباشرة وأهداف غير مباشرة:

- **الأهداف المباشرة:** تتمثل في [4]:

✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة في الدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها؛

✓ إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات

- **الأهداف الغير مباشرة** :تتمثل في: [5]

✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء وتزوير؛

[1] – محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، "**المراجعة وتدقيق الحسابات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 9

[2] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، "**التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دار المحمدي العامة، الجزائر، ص: 14

[3] – زاهرة توفيق سواد، "**مراجعة الحسابات والتدقيق**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 17

[4]– نواف محمد عباس الرماحي، "**مراجعة المعاملات المالية**"، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 19

[5]– نواف محمد عباس الرماحي، "**مرجع سابق:**"ص: 20

- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتزوير؛
- ✓ طمأنة من يطلعون على الحسابات الختامية والميزانية المنشورة والمرفق بها تقرير مراقب الحسابات كالدائنين وحملة السندات وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثمار أموالهم.

2.الأهداف الحديثة المطورة :نذكر منها [1] :

- ✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم؛
- ✓ تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدف منها؛
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع؛
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين

الفرع الثالث :مزايا وعيوب المراجعة

هناك العديد من مزايا المراجعة والتي من الممكن أن تكون ذات فائدة للمنشاة محل المراجعة أو الملاك من أهمها [2] :

- ✓ تؤدي المراجعة إلى الالتزام من قبل المسجل في الدفاتر والمحاسبين في المنشأة والحرص والالتزام في أداء عملهم؛
- ✓ تقوم المراجعة باكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المؤسسة؛
- ✓ يمكن للمؤسسة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة؛
- ✓ عند بيع المؤسسة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم مراجعتها؛

[1]– **نفس المرجع السابق** "، ص: 21

[2] غسان فلاح المطارنة، **"تدقيق الحسابات المعاصرة –الناحية النظرية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص ص: 22–23

- ✓ يسهل اكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه؛
- ✓ المراجعة هي أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المؤسسة.

كما انه من المعروف أن للمراجعة مزايا عديدة هذا لا يعني خلوها من بعض العيوب التي نجد من بينها في الأتي: [1]

- ✓ لا يستطيع المراجعة اكتشاف التلاعبات المتقنة من قبل المحاسب حتى في حالة بذل العناية المهنية المطلوبة، لأنه لا يمتلك المعلومات الكافية التي تحتويها السجلات والطريقة التي تم إعدادها؛
- ✓ في بعض الأحيان يتبع المراجع خطة عمل لا تلاءم طبيعة المؤسسة محل المراجعة مما يعني عدم الوصول إلى النتائج بالصورة المطلوبة؛
- ✓ في بعض الأحيان ربما يكون رأي المراجع غير واضح بسبب وجود بعض المعلومات المخمنة والتي تكون غير مؤيدة بأدلة مرتبطة بالعنصر محل الفحص، مما يعني أن القوائم المالية لن تعكس الصورة الصحيحة للمركز المالي للمؤسسة

المطلب الثالث: معايير المراجعة المتعارف عليها

في هذا الإطار سوف نميز بين ثلاثة أقسام من المعايير في مجال المراجعة كالأتي:

1 .المعايير العامة أو الشخصية:

ترتبط هذه المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة. ويقصد بها أن الخدمات المهنية ينبغي أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مؤهلين، وتوصف على أنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقارير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي. ومن ثم يمكن القول بأنه للحصول على تقرير يتضمن رئيا فنيا محايدا له أهميته ومغزاه يتعين أن يكون

[1] – غسان فلاح المطارنة، **"مرجع سابق"**، ص: 23-24

المراجع على درجة من الكفاءة وان يتمتع بالاستقلال المطلوب ويتبع قواعد السلوك المهني المطلوب ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليه. [1]

تتكون المعايير العامة أو الشخصية من [2]:

- ✓ إن عملية الفحص تتم عن طريق شخص أو أشخاص مؤهلين علميا وعمليا بطريقة تمكنهم من أداء وظيفتهم كمراجعين؛
- ✓ التزام الاستقلال الحياء من أي عمل يوكل للمراجع القيام به؛
- ✓ يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الملائمة وذلك من خلال الالتزام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعملية المراجعة في إعداد التقرير.

2.معايير العمل الميداني:

ترتبط هذه المعايير بخطوات تنفيذ عملية المراجعة والإجراءات الفنية، كما تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ ومن ثم تحديد حجم الاختبارات. [3]

يندرج ضمن معايير العمل الميداني المعايير التالية[4] :

- ✓ يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسبا وكافيا ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة؛
- ✓ يجب دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها بشكل مفصل وواف حتى يتمكن المراجع من تقدير مدى لاعتماد
- ✓ عليها، وتحديد نوعية الاختبارات ألازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة؛

[1] حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "**مراجعة الحسابات المتقدمة –الإطار النظري والإجراءات العملية**"، ج ،1ط ،1دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2009ص: 6

[2] – محمد سمير الصبان، "**الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،1993صص: 62-61

[3] – محمد سمير الصبان، "**نظرية المراجعة واليات التطبيق** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،20032004_ص: 75

[4] – حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "**مرجع سابق**"، ص: 64

- ✓ يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة

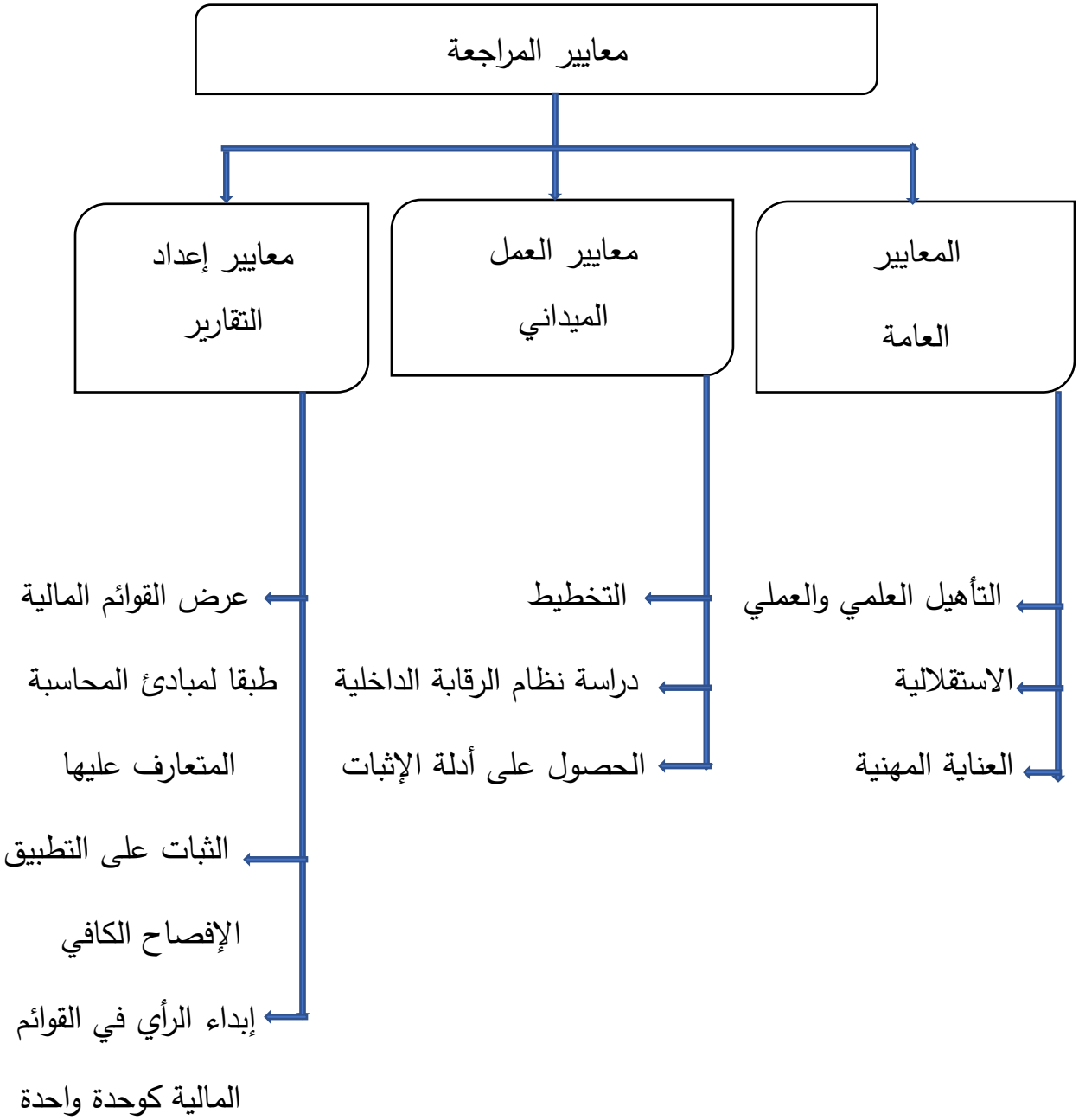
3.معايير إعداد التقارير :تتضمن معايير إعداد التقارير العناصر التالية [1] :

- ✓ يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها. وما إذا كانت القواعد التي طبقت في الفترة الجارية مطبقة لتلك التي كانت مستخدمة في الفترات السابقة؛
- ✓ يجب ان تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة وإلا فيجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة؛
- ✓ يجب أن يشتمل التقرير على إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

[1] – محمد سمير الصبان، "**مرجع سابق**"، ص:92

والشكل أسفله يبين أهم المعايير المتعارف عليها

شكل رقم (1-1) :معايير المراجعة المتعارف عليها



المصدر :حازم هاشم الالوسي،**الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**"، ج 1،الجامعة المفتوحة ، طرابلس، 2003،ص:9

المبحث الثاني: أنواع المراجعة وفروضها

نستهل من خلال هذا المبحث بتقديم فروض المراجعة وأهم أنواعها ومن ثم تبيان العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المطلب الأول: فروض المراجعة

تتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة كالأتي[1] :

- ✓ ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع و معدي المعلومات المالية.
- ✓ بناء على الفرض الأول يتمثل الفرض الثاني في أن المراجع يستطيع الحفاظ على نزعة الشك المهنية بداخله وهي التزام الحياد و الاستقلالية.
- ✓ يتصرف المراجع كمراجع فقط وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المراجع وتكوينه العلمي.
- ✓ يلتزم المراجع بالالتزامات المهنية المحددة والقابلة للتحديد، هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات وما تصدره من الهيئات المهنية من أحكام و قواعد وضمانات.
- ✓ المزاعم والنتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها، وهكذا يعكس عدم التأكد والبحث وجمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة لإزالة حالة عدم التأكد.
- ✓ نظام الرقابة الداخلي الجيد يمكن الاعتماد عليه، وذلك لسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع نظام للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المنشاة واختيار دقة البيانات المحاسبية وتحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محول مهم لعلم التدقيق
- ✓ ما لم يكن هناك العكس فان ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل وهذا الغرض يتعلق بكمية ونوع الأدلة التي يمكن جمعها.
- ✓ العرض العادل والصادق يعني ضمنيا استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة مثل قوانين الضرائب وقوانين الشركات والزكاة وغيرها

[1] – زهرة توفيق سواد، "**مرجع سابق**"، ص:16

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

تختلف أنواع المراجعة وذلك باختلاف الزاوية التي تنظر إلى عملية المراجعة من خلالها، وبصفة عامة تشمل المراجعة الأنواع التالية:

1 .من حيث نطاق عملية المراجعة :يمكن تقسيمها إلى [1]:

• **المراجعة الكاملة** :وهي التي تخول للمراجع إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق أو مجال عمل المراجع.

• **المراجعة الجزئية** :وهي المراجعة التي تضع قيودا على عمل المراجع بحيث يقتصر عمله على جزء من أنشطة المشروع.

2 .من حيث مدى الالتزام بها :وهي تنقسم إلى[2] :

• **المراجعة الإلزامية** :هي المراجعة التي تلزم المؤسسة بها وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة، حيث انه يلتزم المشروع بتعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة حسابات المؤسسة ويتم تعيينه عن طريق الجمعية العامة

• **المراجعة الاختيارية (غير إلزامية)** :هي المراجعة التي لا تلزم المؤسسة بها، أي تقوم المؤسسة بتعيين المراجع اختياريا دون أن يكون هناك إلزام من قبل قانون أو تشريع معين يلزم المؤسسة بتعيين المراجع.

3 . من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات :يمكن تقسيمها إلى:

• **المراجعة الشاملة (التفصيلية)** : هي المراجعة التي تقوم بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي يقوم المراجع بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمؤسسة صغيرة الحجم [3]

• **المراجعة الاختبارية** :هي المراجعة التي تقوم على انتقاء عينة من العمليات وفحصها وتعميم نتائج الفحص لها على مجتمع الدراسة وحجم هذه العينة يتوقف على مكانة وقوة الرقابة الداخلية

[1] – حامد طلبة محمد أبو هيبة، "**أصول المراجعة**"، ط ،1زمزم ناشرون وموزعون، عمان–الأردن، ،2011ص: 17

[2] مصطفى يوسف كافي، "**تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**"، ط ،1مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ،2014ص:4

[3] – محمد سمير الصبان، "**مرجع سابق**"، **ص: 36**

الموجودة في المؤسسة. وإذا وجد المراجع أخطاء في الدفاتر والسجلات وجب عليه توسيع حجم العينة إلا أن تتولد لديه القناعة الكافية ببان السجلات والدفاتر والحسابات ستعكس رأيه النهائي حول عدالة القوائم المالية[1] .

4 . من حيث مدى القيام بالمراجعة :وهي تنقسم إلى:

•**المراجعة المستمرة** :هي المراجعة التي تتم على مدار الفترة المالية بقيام المراجع ومندوبيه بمداولة الاتصال بالمؤسسة طوال السنة المالية، والقيام أول بأول بمراجعة ما يتم من أعمال[2] .

تتميز المراجعة المستمرة بما يلي[3] :

- ✓ تعتبر المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم؛
- ✓ تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة؛
- ✓ تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية؛

المراجعة المستمرة هي أفضل مداخل تخطيط وتنفيذ ببرنامج مراجعة مستمرة لمواقع الشركات على الانترنيت.

ولكن بالرغم من هذه المزايا، يعاب على المراجعة المستمرة ما يلي[4] :

- ✓ احتمال قيام موظفي المنشاة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود في المستندات والسجلات بعد تدقيقها، سواء كان ذلك بحسن نية أو بقصد الغش لتغطية الاختلاس؛
- ✓ تعطيل عمل موظفي قسم الحسابات بين الفترة ولأخرى عند زيارة المراجع لمراجعة ما يكون قد اثبت بالدفاتر والسجلات؛
- ✓ احتمال سهو المراجع عند إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في آخر زيارة له

[1] – حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "**مرجع سابق**"، ص: 50

[2] – حامد طلبة محمد أبو هيبة، "**مرجع سابق**"، ص:18

[3] – عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "**المراجعة المتقدمة في بيئة الاعمال الحديثة**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013,ص27

[4] – مصطفى يوسف كافي، "**مرجع سابق**"، ص:39

•**المراجعة النهائية** :هي المراجعة التي تتم بعد انتهاء الفترة المالي المطلوب مراجعتها، بعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها لان الحسابات تكون قد أقفل مسبقا. وقد يعاب في فشله على اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها واستغراقه وقتا طويلا الذي قد يؤدي إلى تأخر تقديم التقدير في موعده [1].

5.من حيث الجهة التي تقوم بها :تنقسم إلى[2] :

•**مراجعة داخلية** :هي المراجعة التي تقوم بها جهة من داخل المؤسسة تعين من قبل إدارة المؤسسة.

•**مراجعة خارجية** :هي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة عن المشروع، لا تخضع لإشراف الإدارة بل تمارس عملها خصوصا في شركات المساهمة كوكيله من المساهمين.

المطلب الثالث: العلاقة بين المراجعة داخلية والمراجعة خارجية.

من اجل تحليل العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يجب التطرق أولا إلى أوجه الاختلاف ثم أوجه التشابه ثم أوجه التكامل.

الفرع الأول : أوجه الاختلاف

يمكننا تبيان أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الجدول أسفله

[1] – **نفس المرجع السابق**"، ص:37

[2] – حامد طلبة محمد أبو هيبة، "**مرجع سابق**"، ص:18

جدول رقم (1-2) الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

البيان	المراجع الخارجي	المراجع الداخلي
1-الهدف أو الأهداف	-الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث "الملاك" عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق وتمثيل القوائم المالية	الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة و دقيقة
	التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي. الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء، والغش في حدود ما تتأثر التقارير والقوائم المالية	للإدارة وينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات الموضوعة
2-نوعية من يقوم بالمراجعة	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك	موظف من داخل الهيكل التنظيمي لمشروع ويعين بواسطة الإدارة
3-درجة استقلال في أداء العمل وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال الكامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال جزئ، فهو مستقل عن بعض الإدارات "مثل الحسابات والتكاليف" ولكنه يخدم رغبات وحاجات الإدارات الأخرى
4-المسؤولية.	مسئول أمام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص	مسئول أمام الإدارة وممن يقدم تقرير بنتائج الفحص

	ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم	والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا
5-نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة لعمال المراجعة الخارجية	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع الداخلي، المسؤوليات التي تعهد بها الإدارة للمراجع الداخلي يكون نطاق عمله
6-توقيت الأداء	يتم فحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية ، وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة

المصدر :عبد الله عبد العظيم هلال. محمد سمير الصبان :**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**،الدار الجامعية، مصر، 2002,ص:4

الفرع الثاني : أوجه التشابه

على الرغم من الاختلافات التي أوردناها بين المراجعة داخلية والمراجعة خارجية سواء من حيث الهدف، أو درجة الاستقلال ...الخ، فهذا لا يعني أنهما غير متشابهين. ومن بين أوجه التشابه فيما بينهما نجد[1] :

- ✓ كلاهما تعملان على تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؛
- ✓ كلاهما تقومان بفحص وتقييم القوائم المالية ومن ثمة المصادقة عليها؛

[1] – حي رزق السوافيري وآخرون، "**الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة داخلية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ،2002ص: 49

- ✓ كلاهما تعتمدان على السجلات المحاسبية والمستندات الأخرى لإضفاء دقة أكثر على طريقة العمل؛
- ✓ هناك تقارب متبادل في ملفات العمل والبرامج ؛
- ✓ يوجد بين الوظيفتين فهم متبادل للتقنيات، الطرق والمصطلحات

الفرع الثالث : أوجه التكامل

على الرغم من أوجه الاختلاف والتشابه التي أوردناها بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، فان التكامل بينهما موجود وبدرجة كبيرة فلا يعتبر المراجع الداخلي منافس للمراجع الخارجي وان المؤسسة بحاجة إلى كليهما وتتمثل أوجه التكامل في:

- **المراجعة الداخلية مكملة للمراجعة الخارجية:**

إن اهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها، فإن المراجعة الخارجية تحتاج إليها لتحديد نطاق فحص المراجع الخارجي ومراجعته، أيضا وجود المراجع الداخلي كأحد العاملين داخل المؤسسة طول الفترة الزمنية يعطيه الفرصة للقيام بإجراء الفحوص التحليلية التفصيلية بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختبارية وليست الشاملة والتي يمكنه خلالها الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي مدار السنة [1] .

- **المراجعة الخارجية مكملة للمراجعة الداخلية:**

من ناحية أخرى فإن المراجع الداخلي يسعى عند مباشرته لوظيفته للاستعانة ببعض أعمال المراجع الخارجي، كما أن عدم الاستقلالية الكاملة للمراجع الداخلي، تجعل من المراجع الخارجي ضرورة لما يتمتع به من استقلالية كاملة في معظم المواقف، بتعبير آخر أن القيام بالمهمة على ما يرام كمحترف من طرف الخارجي، والشعور المهني للمراجع الداخلي ويقينه بأن الكل يراقب ومراقب وحرصه الدائم من جهته على التفادي والقضاء على الانحرافات والنقائص التي ما فتئ يقف عليها المراجع الخارجي [2].

---

[1] محمد بوتين، "**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"،ط ،3ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ،2008 ص : 24

[2] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، "**الرقابة والمراجعة الداخلية**"، ط ،1الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2004 صص : 275-276

المبحث الثالث: المراجعة الخارجية

تحتاج مهنة المراجعة إلى توافر صفات ذاتية ومهارات شخصية ومعرفة واسعة، وإلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومحافظ الحسابات تغيره من مزاولي المهن المختلفة له حقوق وعليه التزامات،وهو مسئول أمام جهات مختلفة،وعليه سنتناول في هذا المبحث إلى إعطاء تعار يف لمحافظ الحسابات واهم صفاته ومهامه ومسؤولياته المختلفة مع معرفة أهم واجباته وحقوقه.

المطلب الأول: تعريف المراجع الخارجي وشروط ممارسة مهنته

حسب المادة 22من القانون 01-10المؤرخ في 29جوان 2010 يعرف محافظ الحسابات على انه: "كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤولية مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها [1]."

وحسب المادة 8من قانون 01-10المؤرخ في29جوان 2010:يجب أن تتوفر في محافظ الحسابات الشروط التالية [2]:

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في المصف الوطني لمحافظي الحسابات .

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42الصادر بتاريخ 11جوويلية ،2010ص: 7

[2] – نفس المرجع السابق، ص: 5

المطلب الثاني: مهام وصفات محافظ الحسابات

نستهل في هذا المطلب بتقديم مهام وصفات محافظ الحسابات

الفرع الأول : مهام محافظ الحسابات

حددت مهام محافظ الحسابات في المواد 23،24من قانون 01-10المؤرخ في29جوان 2010 كما يلي [1]:

- ✓ يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة ومطابقة لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء حاملي الحصص؛
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المصادق عليه من طرف مجلس الدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين؛
- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلا المؤسسة؛
- ✓ المصادقة على الحسابات المدمجة أو الحسابات المدعمة من حيث صحتها وانتظامها، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

ويترتب عن مهام محافظ الحسابات حسب المادة 25من القانون 10-01ما يلي [2] :

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**مرجع سابق**"، ص:7

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**مرجع سابق**"، ص:7

- ✓ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة مع تقديم التبرير على ذلك؛
- ✓ تقرير خاص حول الاتفاقات المنظمة؛
- ✓ تقرير خاص حول تفاصيل اعلي خمس تعويضات؛
- ✓ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- ✓ تقرير خاص حول تطور نتيجة الخمس الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- ✓ تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المؤسسة؛
- ✓ تقرير خاص حول ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال

الفرع الثاني :صفات محافظ الحسابات

يتصف محافظ الحسابات بمجموعة من الصفات نذكر منها:

•**الأمانة والنزاهة** :على المراجع أن يكون أمينا ونزيها في عمله وان يعطي هذا العمل حقه الوافي، وعله القيام بالعمل لوحي من ضميره وبذل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل، وان يعرض النتائج التي توصل إليها بدقة وأمانة دون حريف، ولا يتمكن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها والحقائق التي يعقد في صحتها، وألا يجامل أحدا فيما يبديه من آراء وان يكون دائما لعملائه ناصحا أمينا [1].

• **آداب وسلوك المهنة** :يجب على المراجع أن يحافظ على أسرار المهنة، وان لا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه، وان يكون دائما كتوما وموضوع ثقة [2] .

• **الصبر واللباقة** :تعتبر عملية المراجعة عملية شاقة تحتاج إلى صبر وتأني في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المشروع والبحث عن الحقيقة وتستدعي اللباقة في التعامل مع العملاء وموظفي المشروع حتى يكسب ثقتهم ويحصل على تعاونهم.

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، "**مرجع سابق**"، ص: 115

[2] عبد الله عبد العظيم هلال، محمد سمير الصبان :**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص15:

والأصل ألا يبدأ المراجع عمله مفترضا الغش وسوء النية والخطأ في من يراجع عملهم، بل يجب أن يبدأ عمله بروح طيبة مفترضا صحة العمل حتى يثبت العكس، فالهدف من عملية المراجعة تصحيح الأخطاء وليس تصديها [1] .

• **الثقافة والمعرفة** :على المراجع أن يكون متمكنا في علم المحاسبة والمراجعة، مثل: محاسبة التكاليف والتحليل المالي وأدواته، كذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية أو القانون التجاري أو قانون الشركات، وان يكون ملما بالأصول العلمية للتنظيم والإدارة حتى يتمكن من مراجعة عمليات المشروع على اختلاف أنواعها [2].

المطلب الثالث: واجبات وحقوق محافظ الحسابات

نستهل في هذا المطلب بتقديم مسؤوليات محافظ الحسابات أولا ثم واجباته ثم حقوقه

الفرع الأول : واجبات محافظ الحسابات

تتمثل واجبات محافظ الحسابات فيما يقوم به من أعمال مختلفة لانجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال، ومن أهم هذه الواجبات ما يلي [3] :

- ✓ يجب على محافظ الحسابات التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة

  بأي طريقة من الطرق التي يراها مناسبة لكل عنصر من هذه العناصر، ويمكن في هذا المجال استخدام بعض أدوات وأساليب المراجعة الفنية؛
- ✓ يجب عليه أن يقوم بالفحص والمراجعة الفعلية لحسابات الشركة ودفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات دفتر الأستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها ولكشف عن أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة؛
- ✓ ضرورة الالتزام بقواعد وقوانين الشرف المهني وآدابها وسلوكها في ما يتعلق بعمله؛

[1] – مصطفى يوسف كافي، "**مرجع سابق**"، ص: 116

[2] – "**نفس المرجع السابق**"، ص: 116

[3] – زاهرة توفيق سواد،،"**مرجع سابق**"، ص:138

- ✓ أن يتأكد من مدى قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تقييمه لها حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم ويغطي معظم عمليات الشركة.

كما نصت المادة 23من القانون 01-10المؤرخ بتاريخ 29جوان 2010على:

"يجب على محافظ الحسابات أن يفحص حسابات وثائق الشركة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير [1] "

الفرع الثاني :حقوق محافظ الحسابات

تتمثل حقوق محافظ الحسابات فيما يلي [2] :

- ✓ حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات ومستندات الشركة سواء منها الإلزامية أو الاختيارية التي تمسكها الشركة؛
- ✓ حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المحافظ بضرورتها للمساعدة على القيام بعمله، وعى مجلس الإدارة تزويده بذلك كله. وكذلك تحديد وقت الجرد لممتلكات الشركة والتزاماتها من اجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لوقع الشركة؛
- ✓ حق دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى؛
- ✓ حق الحصول على نسخة من الاستفسارات والبيانات التي يواجهها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة بالإضافة إلى القوائم المالية المرفقة؛
- ✓ حق مناقشة اقتراح عزله وذلك بالرد على الاقتراح قبل ثلاثة أيام من اجتماع الهيئة العامة للمساهمين؛
- ✓ حق حبس المستندات والأوراق وذلك من اجل المحافظة على مصلحة الحافظ في الحصول على كامل أتعابه من موكله.

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "**مرجع سابق**"، ص:7

[2] يوسف محمود جربوع، "**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ، 2007ص ص: -247 248

خلاصة الفصل:

من خلال ما ورد في هذا الفصل وما هو حاصل نلخص ببان المراجعة هي احد الموضوعات التي لاقت الاهتمام الواسع من طرف الباحثين والدارسين المهنيين لإعطائه حيزا يضم مفهومه وفروضه ومعاييره.

هناك أطراف مختلفة تقوم بممارسة مهنة المراجعة منها الداخلية وأخرى الخارجية، حيث أن المراجعة الخارجية يقوم بها شخص محايد ومستقل عن المؤسسة وهو ما يعرف بمحافظ الحسابات الذي يقوم بالتحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، مع إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية وعدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة وإعداد تقارير مختلة منها:

- ✓ تقرير حول الامتيازات الخاصة والممنوحة للمستخدمين؛
- ✓ تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المؤسسة؛
- ✓ تقرير حول الوضعية للمالية للمؤسسة .

الفصل الثاني:

دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد :

ترتبط اهمية مراجع الحسابات ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها لكافة مستخدمي القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية (IAS) ، و بكافة المسؤوليات المتعلقة بمهامه ، كما يتوقعون منه الكشف عن الاخطاء الجوهرية و اكتشاف الغش في القوائم المالية .مما زاد من اهتمام المراجعين و الباحثين و اصحاب الاعمال في الرفع من دور المهنة و كفاءة و فاعلية أداء المراجع .وقد حظيت الدراسات المتعلقة بفشل الشركات و كيفية حدوثه و التنبؤ به قبل الحدوث و مسؤولية المراجع الخارجي في كشفه من المواضيع الهامة التي شغلت بال الباحثين و المحللين الماليين .

ومن اجل الالمام بمضوع الدراسة ارتأينا ان نقسم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : ماهية الفشل المالي

المبحث الثاني : دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الأول: ماهية الفشل المالي و أسسه

سنتطرق من خلال هذا المبحث للتعرف بالفشل المالي

المطلب الأول : ماهية الفشل المالي

الفرع الأول: المفاهيم المتشابهة للفشل المالي

في هذا الصدد يتفــق مفهــوم الفشل كتعبير لوضعية المؤسسة التي يقصد به تاك الحالة التي تسير نحوها للتقاعد والتصفية , مع عدد من المرادفات المعروفة فــي الفكر المحاسبي و المالي المتمثلة في العسر المالي , التعثر المالي, الفشل, الإفلاس كما أنها تتضمن العديد من المضامين يمكن تفسيرها بطرق متعددة وفقا للحالة التي يتم بها أو يظهر بها الموقف الإداري للقرارات.

1. العسر المالي:

يقصد بالعسر المالي عدم قدرة المؤسسة أو الشركة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها على المستوى القريب إلى فقدان حرية الاختيار , عدم القدرة علــى الوفــاء بالالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة , أيضا فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية أما على المستوى البعيد فتؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات و الأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في إحداث خسائر كبيرة , كالإفلاس وتصفية المؤسسة و ما يترتــب عليهما مــن خسائر للدائنين و الموردين و المستثمرين , وبالتالي فالعسر المالي في مجمله يعنــي عدم قدرة المؤسسة بالسداد و الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير , ويتم تصنيف العسر على أساس الفائض المقدر بين الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة و ذلك وفق الحالتين التاليتين [1] :

- **العسر المالي الفني(Insolvency Technical):** يتمثل في العسر الذي تكون فيــه قيمــة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الالتزامات المتداولة , بمعني أن المؤسسة يمكنها خلال فتــرة وجيزة بيع بعض الأصول المتداولة لسداد الالتزامات المستحقة عليها, وبالتالي

[1] مصطفى طويطي , دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة جيلالي ليابس ,سيدي بلعباس , سنة 2013 , ص 10

فالمشكلة هنا تكمن في الموقف النقدي للمؤسسة ولـــيس المالي لذلك يطلق على هذا النوع من العســـر بعســـر التدفقات [1] .

- **العسر المالي القانوني (Insolvency Legal) :**وهو ذلك العســـر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أقل من قيمة الالتزامات المتداولة مما قد يضطر بالمؤسسة للجوء إلى بيع جزء من أصولها الثابتة وهذا بالطبع قد يستلزم وقتا طويلا قـــد يقـــوم فيـــه أصـــحاب الالتزامات بالمطالبة بالإشراف على المؤسسة أو تصفيتها . وبناءا عليه فحالة العسر المالي الفني تعتبـــر المقدمـــة الحقيقية لحالة الفشل المالي , و في المقابل هناك ما يسمى بمصطلح اليسر المالي الفعلي الذي يعني قدرة المؤسسة الفعلية على سداد جميع التزاماتها تجاه الغير , وذلك فيما إذا قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية , حيث يتعارض ذلك مع مبدأ استمرار المؤسسة و بقائها في مزاولة نشاطها على ذلك فإن المصطلح الأكثر ملائمة لمبدأ الاستمرار هو اليسر المالي الفني , و بالتالي فإن المؤسسة قد تكون في حالة يسر مالي فعلي في حين أنها تعاني من حالة عسر مالي فني , و في الاتجاه الأخر قد تكون في حالة يســـر مالي فني و لكنها في واقع الأمر في حالة عسر مالي حقيقي , حيث أن أصولها في التصفية لا تكفى لتغطية وسداد التزاماتها تجاه الأطراف المســـتفيدة الدائنين و الملاك , وعليه يمكن القول أن أهم أسباب حدوث العسر المالي بنوعيه تتمثل في الصور التالية [2] :

- ✓ نقص أو نفاذ المخزون السلعي و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات ؛
- ✓ الخسائر المتتالية التي قد تصيب المؤسسة و ما يترتب على ذلك من نقص في السيولة؛
- ✓ عدم التزامن بين مواعيد وفاء الالتزامات ومواعيد تدفق النقد ؛
- ✓ عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة و قدرتها على تحقيق النقد من عملياتها ؛
- ✓ استثمار المؤسسة لأموالها في الأصول الثابتة بدرجة أكبر من الأصول المتداولة مما ينجم عنه صعوبة تحويلها إلى نقد بالسهولة المطلوبة .

---

[1] سامح طلعت غراب " معايير قياس و علاج التعثر المالي " منشأة المعارف جلال حزي و شركاه – الإسكندرية , مصر , 2009 ص 88.

[2] محمد الصيرفي " إدارة المال و تحليل هيكله ' دار الفكر الجامعي – الإسكندرية , مصر , ط 1 ,2006 , ص 53

2.التعثر المالي:

يتمثل فـــي الوضع الـــذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة و تراكم الخسائر لعدد من السنوات كنتيجة لقرارات إدارية و مالية خاطئة , كما يرجع ذلك أيضا إلى عدم قدرتها على التكييف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها , وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة متعثرة ماليا إذا حققت خسائر لمدة ثلاثة سنوات [1] متتالية, حيث تشير الخسائر المتحققة والمتتابعة إلى انخفاض مخل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة , كما تعتبر شركات المساهمة متعثرة ماليا إذا بلغت خسائرها المتراكمة ثلاثة أرباع رأس مالها أي بنسبة 75 %مما يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها إذا كان من الضروري القيام بذلك[2].

وبالتالي فإن الأرباح هي المصدر الرئيسي للتدفق النقدي الذي يستخدم في سداد الالتزامات, في حين أنه لا تعتبر عدم القدرة على سداد الالتزامات مشكلة خطيرة إلا عندما تكون قيمة الالتزامات لدى المؤسسة تفوق قيمة موجوداتها , مما يعني أن هناك خسائر متراكمة إلى درجة تجعل قيمة هذه الموجودات غير كافية لتغطية التزامات المؤسسة ,[3]و بذلك فعلى المؤسسة كي تتجنب الاضطرابات المالية يجب أن تعمل على الموازنة بين قدرتها على تحقيق الأرباح و قدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها , بمعني تحقيق التوازن بين ربحيتها و قدرتها على توليد تدفقات نقدية معقولة و كافية لسداد الالتزامات, على أن يتم كل ذلك في ظل هيكل مالي متوازن وسليم.

3.الفشل:

ارتبط مصطلح الفشل بالباحث(Beaver) الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير للدلالة على

---

[1] محمد الصيرفي " إدارة المال و تحليل هيكله ' دار الفكر الجامعي – الإسكندرية , مصر , ط 1 ,2006 , ص 53

[2] شاكر نبيل عبد السلام " الفشل المالي للمشروعات : التشخيص ,التنبؤ , العلاج , منهج التحليل " دار النهضة العربية – القاهرة , مصر ,1989 , ص 13

[3] ريحان الشريف " التعثر المالي : المراحل , الأسباب و الطرق و إجراءات المعالجة " مجلة التواصل – جامعة عنابة , الجزائر ,العدد 15 ,2005 , ص ص 118,117

بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها , حيث نعني بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال و عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات , و لما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عــن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله [1], فالفشل هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها, فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاقمت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها , أو استعادة توازنها المالي و النقدي و التشغيلي.

ويؤكد بريلمــن" J.BRILMAN"[2] على أن المؤسسة الفاشلة , ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية و إنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية, كضعف المردودية, صعوبة ظروف التموين والإنتاج, ضعف النشاط, كثرة الإضرابات... إلخ , وتختلف شدة العجز أو عدم التوازن , وفق معيارين هما[3]:

- ✓ مدى حيوية المؤسسة وسلامة أجهزتها الإدارية وقدرة القائمين عليها ,ووفرة احتياطاتها المخصصة لمواجهة الطوارئ والأزمات ,ومدى علاقتها التشابكية بالبيئة المحيطة بها ؛
- ✓ مدى قوة العائق المسبب للفشل وكذا ضخامة حجمه بالقياس للمؤسسة , أيضا الظهور المفاجئ أمام مسيرة المؤسسة ورد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمؤسسة.

كما يمكن التمييز بين الفشل الاقتصادي و الفشل المالي وذلك على النحو الآتي:

- **فشــل اقتصــادي :** في هذه الحالة لا تستطيع الشركات أن تحقــق عائدا معقولا أو معتدلا على استثماراتها, أو عندما يكون صافي رأس المال سالبا وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.

[1] وحيد محمود رمو , سيف عبد الرزاق محمدالوتار " استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية " مجلة تنمية الرافدين – جامعة الموصل , العراق , العدد100 , مجلد 32 لسنة 2010 ص12

[2] - J.F.Daigne "dynamique de redressement d'entreprise " éd d'organisation, Paris, 1986, P27.

[3] محسن أحمد الخضيري ," الديون المتعثرة : الظاهرة , الأسباب , العلاج " إيتراك للنشر و التوزيع – القاهرة , مصر ,1996 ,ص 35

- **فشـــل مـــالي :** في هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها , وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية [1].

4.الإفلاس:

يعني الوضعية التي لا تستطيع عندها الأصول المتاحة للمؤسسة موجهة المستحقات من الأصول, [2] حيث تحدد درجة لخطر الإفلاس بمقارنة أجال استحقاق دفع عناصر الخصـــوم (أجـــال التســـديد) مع أجال تحقيق عناصر الأصول (درجة الســـيولة), لهذا يتم اختصار الإفلاس بعبارة حالة توقف المؤسسة عن الدفع , وفي هذا الصدد قدم الباحث " Berryman "مجموعة من المعايير المعتمدة لتوصيف حالة الإفلاس تتمثل في[3] :

- **معيار المردودية :** ينص هذا المعيار على أن تكون المؤسسة مفلسة إذا لم تحقق باستمرار معدل عائد مناسب لاستثماراتها , ويعد هـــذا التعريف مفيدا على المستوى الاقتصادي الجزئي , ولكنه لا يعكس حقيقة الإفلاس على المســـتوى الكمي, ففـــي الواقـــع يمكن ملاحظة عدد كبير من المؤسسات يستمر نشاطها بمعدلات عائد أقل من الحد الأدنى المطلوب من المردودية .
- **معيار الملاءة :** حسب معيار الملاءة تعتبر المؤسسة مفلسة إذا:
  - ✓ توقفت عن النشاط وأشهر إفلاسها قانونيا ؛
  - ✓ تسببت في خسائر للدائنين لها ؛
  - ✓ أغلقت عن قصد دون الوفاء بكامل التزاماتها ؛

---

[1] علي شاهين ,جهاد مطر " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين : دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) غزة , فلسطين , مجلد 25 , 2011 , ص 859

[2] إلياس بن ساسي , يوسف قريشي " التسيير المالي : الإدارة المالية " دار وائل للنشر و التوزيع – عمان , الأردن , ط 1 , 2006

[3] ST-PIERRE Josée " La gestion financière des PME Théories et pratiques " PUQ , Québec , 1999, P240.

- ✓ كانت تتخبط في إجراءات إعادة التنظيم ؛
- ✓ تفاوضت مع دائنيها بشان السداد (تأجيل الدفع.)

- **المعيار القانوني :** حسب المعيار القانوني تعد المؤسسة المفلسة تلك التي اختفت بعد تصفيتها ؛
- **معيار الخسائر المتراكمة :** تسجل المؤسسة خسائر متعاقبة فتتم تصـــفيتها لوضع حـــد لهذه الوضعية .

بالتدقيق في هذ المعايير نستنتج أنها تنظر إلى إفلاس المؤسسة من وجهتين تتمثل الأولى في الجوانب المالية فهناك حالة تجعل المؤسسة مضطرة إلى إعلان إفلاسها بالرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك , و ذلك لأنها مستمرة فاحترام التزاماتها و تسديد ديونها في أوقات استحقاقها , و لكنها تعاني من تراكم الخسائر التي تحققـــت عبر سنين متتالية بحيث وصلت إلى مستوى محدد من رأسمالها حيث تختلف نسبته من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعتها , ويمكن تسمية هذه الحالة بالإفلاس المالي أو الإفلاس الدفتري , و هذه الحالة من الناحية العملية نادرة الوجود والحدوث إذ انه غالبا ما تترافق حالة تراكم الخسائر مع عدم القدرة على سداد الالتزامات على اعتبار أن الإيرادات والأرباح التي تحققها المؤسسة عبر السنين هي المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية فيها و التي يتم من خلالها تسديد هذ الالتزامات. [1]

بينما الوجهة الثانية فتتمثل في الجانب القانوني أو ما يصطلح عليه بحالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفهـــا عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها , بحيث يتم إشهار إفلاسها و ذلك بحكم من المحكمة المختصة إقليميا بغرض تصفيتها و بيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها [2] , و في هذا الإطار قد تظهر بعض الحالات التي قد يجري فيها اتفاق بين المؤسسة التي فشمت في تسديد التزاماتها و دائنيها عمى تســوية الأمـــر بينهما دون اللجوء إلى إجراءات إشهار الإفلاس القضائي للمؤسسة , و ذلك رغبة من هـــؤلاء الدائنين بمنح فرصة للمؤسسة لاعتقادهم بأنها تملك إمكانيات مستقبلية جيدة في حال تجاوزت اضطراباتها المالية الحالية و بالتالي

[1] ريحان الشريف " مرجع سبق ذكره " ص 113.
[2] حمزة محمود الزبيدي " التحليل المالي : تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع – عمان , الأردن ' ط2 , 2011 , ص 275

ستكون عميلا جيدا في المستقبل الأمر الذي يعتبر أفضل بكثير من الخسارة التي قد تنتج عن عدم تحصيل كافة الديون من خلال عملية التصفية بالإضافة إلى أن مثل هذا الاتفاق يؤدي إلى توفير النفقات المتعلقة بالإجراءات القانونية لإشهار الإفلاس و التصفية, أما نتيجة هذا الاتفاق فهو عادة ما ينتهي بموافقة الدائنين على تمديد أجال استحقاق الديون والذي يعرف بإعادة جدولة الديون , أو بقبول الدائنين التنازل عن جزء من ديونهم أو تخفيضها بنسبة معينة أو إعادة تنظيم المؤسسة التي تعني إعادة هيكلة رأسمال المؤسسة و بعد تخفيض جزء من الديون , فهذه الأساليب المعالجة وغيرها و بتلك الأشكال تكمن في تقديم تنازلات طوعية من قبل الدائنين أو في إعادة تنظيم المؤسسة بهدف إعادة تأهيلها و تمكينها من استعادة مركزها المالي على أساس أن مستقبلها يبشر بالخير و أما إذا كان مستقبلها مغايرا لذلك و لا أمل في أن تنتج أي ربح فإن الحل يكون حتما التصفية لها.

يرتبط مصطلح التصفية بحالة المؤسسة المفلسة إلا أنه لا يمكن إجراء التصفية قانونيا ما لم تفلس وفقا لمعايير محددة بموجب القواعد القانونية المنظمة للإفـــلاس , بالإضافة إلى أنها قد خضعت لحكم المحكمة بالتصفية , ولهذا السبب و عندما تشعر الإدارة بأن المؤسسة تقترب من التقاعد و لا تحقق الحد الأدنى من الأهداف و في المقابل في موقع لا يسمح لها بالتراجع فإن التصفية تكون هي القرار الأخير لها رغم كونه من أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة باعتبار الحل الأخير الذي يجبرها عليه الدائنين , كما يشير ذلك إلى أن التصفية هي إجراء قانوني بموجبه يتم تحويل الأصول التي تمتلكها المؤسسة إلى نقد و من الممكن أن تكون هـــذ التصفية اختيارية وذلك بالتماس يقدمه المدين (الملاك) إلى المحكمة المتخصصة بإجراء التصفية أو أن تكون غير اختيارية و تتم بالتماس الدائنين للمحكمة المختصة بإجراء التصفية بسبب عدم وفاء المؤسسة بتسديد الالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها , وبالتالي الإفلاس كظاهرة لا بد و أن تعود إلى البديلين المهمين التاليين[1] :

- ✓ محاولة حل مشكلة السيولة بالاتفاق مع الدائنين اختياريا؛
- ✓ التماس يقدم للمحكمة المختصة و بشكل رسمي بإجراء التصفية .

[1] حمزة محمود الزبيدي , مرجع سابق , ص 275

الفرع الثاني : أنواع الفشل المالي

توجد ثلاثة أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة, وهي الفشل الاقتصادي, والفشل المالي أو القانوني, والفشل الإداري.

1.الفشل الاقتصادي:

هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال من متوسط تكلفة رأس المال. أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا [1] .

لذلك يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي, تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها, ويقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال, ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة, لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات, أي أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصـــادية, ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها, ومن ثم لا يشهر إفلاسها

2.الفشل المالي أو الفشل القانوني:

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين, فالاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة, ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع, وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم, أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقا [2] .

3.الفشل الإداري:

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة, بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها, حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل, ومن ثم عدم

[1] سليم عماري, دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, تخصص: مالية كمية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة, الجزائر, سنة2014, ص4.

[2] عمار بن مالك, المنهج الحديث للتحميل المالي الأساسي في تقييم الأداء دارسة حالة شركة إسمنت السعودية, مذكرة ماجستير, جامعة قسنطينة, الجزائر2010, ,ص11.

القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية, وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة

الفرع الثالث : مظاهر التنبؤ بالفشل المالي

تشير الدراسات أن للفشل المالي مظهران:

1.**مظهر اقتصادي :**يتمثل بفشل الشركة في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه و تنطبق هذه الحالة على الشركة في تحقيق عائد على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.

2.**مظهر مالي :**يتمثل في وصول الشركة إلى درجة العسر المالي أو إلى ما هو أبعد من ذلك أي إلى وضع التصفية القانونية, و تعد الشركة معسرة من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها, لكنها تصل إلى حالة التصفية أو الافلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها.

المطلب الثاني: أسس حول الفشل المالي

الفرع الأول : مراحل الفشل المالي

1.فترة النشوء :

مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وانما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير فـــ الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل .و غالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة, ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذ المرحلة يكون أكثر فاعلية .

2.عجز النقدية:

في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها, ولكن تكمن المشكلة في أن

هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلا انه مـــن الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وانه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكـــن للشـــركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

3.التدهور المالي (الإعسار المالي) :

الإعسار المالي بقوله أن الانخفاض في القـــوة الإرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما, واحتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها, وفي هذ الحالة يمكن وصف الشركة بأنها في حالة إعسار مالي, وتضطر في هذه الحالة إلى بيع سنداتها عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى منشآت أخرى مماثلة لهذه الوحدة في نشاطها, وفي هذه المرحلة تصبح الشـــركة معســـرة ماليا حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على

التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها, وعند هذ النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.

4.مرحمة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

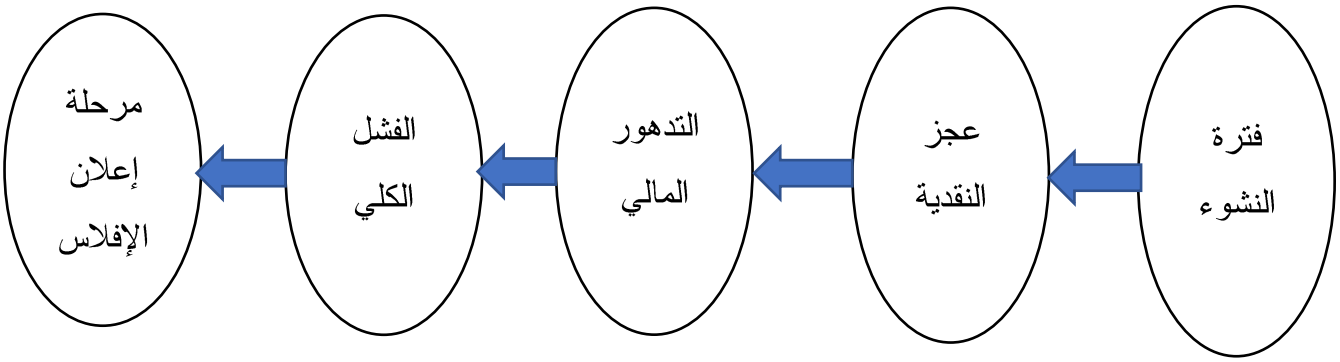
تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة, فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية , وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكمي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

5.مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس:

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونيـــة لحماية حقوق المقرضين , وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفية الشركة , وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشـــركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل [1] .

[1] هلا بسام عبد الله الغسين , استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع مقاولات لقطاع غزة , مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير في إدارة الاعمال من كلية التجارة الجامعة الاسلامية في غزة سنة 2004ص29

الشكل رقم (2-1) :الشكل التالي يوضح مراحل الفشل المالي:



المصدر :من إعداد الطالب

الفرع الثاني : أسباب الفشل المالي

من خلال مراجعة الدراسات الخاصة بأسباب الفشل المالي يظهر وجود تشابه ملحوظ في تلك الأسباب و يعتبر الوضع المالي من العوامل المؤثرة والتي تؤدي إلى وصول الشركة إلى الفشل المالي ومن ثم الإفلاس و التصفية ,ويتجلى ذلك بضعف الادارة المالية على التخطيط للمستقبل فمثلا عدم قدرة الشركة على دفع أقساط قروض نتيجة لنقص السيولة بسبب نقص التدفقات المالية الداخلة وكذا عدم التخطيط الجيد و تقدير احتياجات الشركة من الموجودات الثابتة و الإفراط في الحصول عليها, و عدم إجراء التوازن ما بين القروض بنوعيها الطويلة والقصيرة وخاصة فيما يخص الفوائد, مما يخاق حالة إرباك في الهيكل التمويلي للشركة و دخول الشركة في مضاربات و صفقات غير ذات جدوى اقتصادية مدروسة, ويمـــن تصنيف أسباب الفشل المالي إلى نوعين, تتمثل بالآتي [1] :

1.الأسباب الداخلية:

- ✓ سوء الادارة وعدم كفاءة السياسات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية المتبعة؛

[1] - د. رافعة إبراهيم الحمداني و م.م ياسين طه ياسين القطان , استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ المالي , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية جامعة الموصل , العراق , المجلد 5 /العدد 10 , سنة 2013 ,ص 459-460

- ✓ عدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بالكامل و ضعف إنتاجية العامل بالساعة و إنتاجية الوصول؛
- ✓ معدلات مرتفعة لدوران العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت وضعف المراقبة؛
- ✓ عدم العمل بنظام الجودة الشاملة إذ يؤدي إلى ارتفاع التكاليف و انخفاض الارباح, وضعف القدرة على التنافس و الاستمرار في السوق؛
- ✓ زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة؛
- ✓ فقدان إداريين قياديين بدون استبدالهم [1]؛
- ✓ فقدان سوق رئيس أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيس؛
- ✓ مشاكل عمليه أو نقص في تجهيزات مهمة.

2.الأسباب الخارجية:

- ✓ الأسباب الاقتصادية؛
- ✓ الأسباب السياسية الحكومية؛
- ✓ الأسباب التكنولوجية؛
- ✓ الأسباب الاجتماعية؛

ويتضح مما سبق, عند تقييم قدرة الانشطة المالية على الاستمرار, بتضمين تقرير النشاط المالية فقرة ايضاحية على تلك القدرة على الاستمرار في النشاط[2] , لي تكون بمثابة تحذير او انذار مبكر عن فشـــل محتمل, وعند اعداد البيانات ,وفي حال غياب معلومات مغايرة, يفترض بأن الشركة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور, أي لفترة سنة مالية واحدة على الأقل, و عليه فإن الموجودات والمطلوبات تسجل على أساس أن تحقيق الموجودات و تسديد الالتزامـــات بالســـبل الاعتيادية للعمل, و إذا لم يكن هناك ما يبرر هذا الافتراض, فإن الشركة قد لا تستطيع تحقيق موجوداتها بالمبالغ المسجلة ,وقد يكون هناك تغيير في مبالغ الالتزامات وتواريخ استحقاقها, ونتيجة لذلك فإن مبالغ الموجودات والمطلوبات تحتاج الى تعديل.

[1] آل شبيب, دريد كامل, ادارة مالية الشركات المتقدمة, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان2010, ص 75
[2] مصطفى فهمي الشبيخ, التحليل المالي, الطبعة الأولى, رام الله/ فمسطين, سنة 2008,ص78

وهناك دراسات اخرى وضحت وفسرت اسباب الفشل المالي ومنها دراسة" R.Hirsch&Others" التي اشارت ان الفشل يحدث عندما تواجه الاعمال حالة من الضعف الاقتصادي وزيادة المنافسة وارتفاع التكاليف ودخول الشركة اسواق جديدة لا تملك عنها معلومات كافية ,اما دراسة "Dun and Brand " فكانت حول اسباب الوقوع في الفشل المالي مع الاهمية النسبية لكل سبب من الاسباب وكما يتضح في الجدول رقم (01) أدناه :

جدول رقم : (2-1)

أسباب الفشل كما يراها "Dun and Brand"

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
عدم كفاءة الإدارة	%93
الإهمال	%2
التزوير	%1.5
الكوارث الطبيعية	%0.9
أسباب أخرى	%2.5

المصدر(علي عباس2010, ,تحديد الأسباب الإدارية و المالية لفشل الشركات, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا/ الأردن).

وهناك دراسات أخرى ظهرت حديثا في بريطانيا, ذكرت أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفشل هي :

- ✓ فقدان الشركة لأسواقها الرئيسية؛
- ✓ فشل الإدارة في استقطاب المهارات المناسبة لعملية التخطيط؛
- ✓ ضعف كفاءة نظام المعلومات الإدارية و الاحتيال وعدم تمكن الشركة من الحصول على التمويل الطويلة الأجل؛

- ✓ الحاجة إلى رأس المال النقدي العامل, والتوسع في المشاريع .

الفرع الثالث : التنبؤ بالفشل المالي

نال التنبؤ بالفشل المالي اهتماما كبيرا من قبل الممارسين والباحثين على حد سواء فهو يسمح باتخاذ قرارات في الوقت المناسب كإعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر كفاءة, ولمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركات, في قدرتها على الاستمرار أو تصفيتها, تم استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس, على أساس تقييم الوضع السابق, وقياس مدى قدرة الشركة على تنمية مواردها, وقد أنشئت هذه المؤشرات مع استخدامات رياضية أو تحليل الانحدار, لتوقع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب, وتعكس مؤشرات الجدارة الائتمانية نوعية أداء الشركة القائمة, أما مؤشرات الإفلاس, فيقصد بها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها, ولغرض التنبؤ بالفشل المالي يتم إجراء التحليل المالي الذي يعتمد بشكل أساس على الخبرة, وحكم المحلل, إذ يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة, منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم, وفي كثير من الحالات, تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة, فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة مالية أخرى, كارتفاع نسب الربحية [1] , وانخفاض نسب السيولة, بمعنى أن التحليل المالي لم يعط الصورة الحقيقية للنشاط المالي, في الوقت الذي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إعسارا ماليا قد يحدث, إن العدد الكبير للنسب المالية المستخدمة, والصعوبات في تفسير مجموعة من تلك النسب, دفع العديد من الباحثين والمحللين الماليين إلى السؤال: هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للشركة, ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في إصدار حكمه؟.

وعليه فإن التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل المالي يعتمد على استخدام النماذج الكمية من النسب ومؤشرات مالية, لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم فاصلة, وذلك بوصفه مؤشرا على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها الشركات, ولعل عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل, يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل, بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه النفقات, وعادة ما تكون البداية مع عدم قدرة

[1] - د. رافعة إبراهيم الحمداني و م.م ياسين طه ياسين القطان مرجع سبق ذكره, ص .462

الشركة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها, ولاحقا تتوقف الشركة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية (مثل الدفعات المتراكمة للأسهم الممتازة) وقد ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل الشركات, وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثـــر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالشركات التي يمكن أن تكون في خطر (خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة), وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل النسبي وتحليل الاتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي. ويمكن تقسيم هذ النماذج إلى فئتين:

- النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة مفتاح للتنبؤ بالفشل المالي.
- النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.

فضلا عن ذلك فإن هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية كمقياس لأداء في آن واحد, وهذا يعد من ايجابيات هذه النسب لأنه يختصر الكثير من النسب المالية في نموذج واحد لذا فهو يسمى التحليل التمييزي لذا فعلى المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيق هذه النمـــاذج وان يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة.

ويرتبط الفشل المالي بهدف الاستمرارية للشركات والذي يعد من أهم أهدافها, ان تتعرض الشركة

للفشل المالي ما يعني تهديد بقائها و استمرارها, و هناك مجموعة مـــن المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها الى احتمال تعرض الشركة لعدم الاستمرارية و تتمثل بالاتي:

1.صعوبة في السيولة:

وهي المخاطر التي قد تترتب على عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة لعدم توافر النقدية الكافية وقد يكون السبب في ذلك وجود أخطاء مؤقتة تتعمق بعدم إجراء المقابلة الصحيحة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

2.اتجاه الأرباح والخسائر:

فكلما اتجهت الأرباح إلى الانخفاض السريع أو تزداد الخسائر بشكل كبير لعدة سنوات متتالية فعلى المدير المالي أن يتوقع صعوبات مالية للشركة.

3.طرق تمويل التوسع :

كلما زاد اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل المشروع كلما زاد احتمال فشـــل هذا التوسع وتعرض الشركة لصعوبات مالية ويقال الشيء نفسه إذا تم تمويل شراء الموجودات الثابتة بقروض قصيرة الأجل.

4.طبيعة عمليات الشركة ودرجة مخاطرتها.

5. كفاءة أدارة الشركة.

6. رفع قضايا على الشركة.

المبحث الثاني : دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الأول : التنبؤ بالفشل المالي

إن أحد جوانب تقييم الشركة باستخدام التحليل المالي هو التنبؤ بوضعها المستقبلي انطلاقا من وضعها الحالي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي المخاطر التي قد تتعرض لها، فهناك الكثير من حالات الإفلاس التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك اهتمام بوضع الشركة ، وكذلك اجراء التحليل المالي اللازم والذي يساعد على التنبؤ بمثل هذه المخاطر قبل حدوثها.

أي أن التنبؤ بالمستقبل هي وظيفة أساسية من وظائف التحليل المالي التي تتنبأ به في الوقت المناسب باحتمال وصول الشركة إلى حالة التعثر، مما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث التعثر الذي تظهر آثاره الخطيرة على الشركة وعلى الاقتصاد وجميع الفئات العاملة فيه والمرتبطة بالشركة.

الفرع الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وخطواته

- **مفهوم التنبؤ :**

يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل، سواء احتوت خذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي، أو انتهجت هذه الدراسات أساليب رياضية المنهج التخطيطي (اتباع أساليب علمية منظمة شاملة) أو استخدمت الأساليب الرياضية و الإحصائية لقياس العلاقة الدالة بين المتغيرات، للوصول إلى معدلات التغير بينها.

عرف أيضا على أنه مجموعة من الإجراءات والطرق الذاتية كالموضوعية المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، كمعرفة النتائج التي ستحقق، وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته على توفير النتائج الضرورية والتي على أساسها تتم عملية التقييم، واتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من امكانية تحقق الانحرافات بين ما هو و فعلي وما هو متوقع[1].

- **خطوات التنبؤ:**

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة [2]:

- ✓ تحديد وتعريف موضوع التنبؤ؛
- ✓ تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه؛
- ✓ دراسة العلاقات بين عناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرة المتصلة بها؛
- ✓ إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا؛

[1] سليم عماري (مرجع سبق ذكره) ص,38

[2] عمار أكرم الطويل ،مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر –دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، في المحاسبة كالتمويل، ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 ,ص62

- ✓ اجراء دراسات مقارنة بين قيمة عنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعة له.

الفرع الثاني : أهمية التنبؤ بالفشل المالي

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للأطراف ذات العلاقة أو أصحاب المصلحة، وبالنسبة للمراجع في حد ذاته الذي يعتبر من الأطراف الخارجية.

- **بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة:**

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية منها، كالتي يمثلها غالبا الملاك كالإدارة والعاملون والمحللون و الماليون، والخارجية سواء جهات التمويل المختلفة كالبنوك وغيرها أو الجهات الرسمية والحكومية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية [1] .

- ✓ ترغب إدارة الشركة في اضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة؛
- ✓ كما ترغب إدارة الشركة للتعرف على مؤشرات التعثر، كالتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل؛
- ✓ بالنسبة للبنوك (المصارف) فهي تهتم بالتعثر لآثاره على قروضها القائمة و قروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها وشروطها، امكانية التعاون مع المقرضين لمعالجة المشكلات القائمة؛
- ✓ بالنسبة للمستثمرين لتقويم سلامة استثماراتهم، والتمييز بين الاستثمارات المرغوب من غير المرغوب فيها، والتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة؛
- ✓ بالنسبة للجهات الرسمية والحكومية تجنبا للأزمات في القطاع العام، أو الخاص؛

[1] سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد ، 2المجلد رقم ، 45يوليو2008,ص3

- ✓ ترى المنظمات المهنية أن تحقق الجودة عند تنفيد مهام المراجعة، يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسؤولياتها اتجاه كافة الأطراف المعنية [1] .

- **بالنسبة للمراجع وما يحققه لصالحه ولصالح الأطراف الأخرى**

يمكن إيجاز أهمية وفاء المراجع الخارجي لمسؤوليته تجاه التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة له وللمهنة فيما يلي :

- ✓ بناءا على المؤشرات التي تظهر للمراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية وأثناء قيامه بالفحص العادي للقوائم المالية، ومع تتبع ذلك من خلال فحوصات على نطاق أوسع كإجراء اختبارات جديدة؛
- ✓ كما يمكن القول بأن وفاء مراجع الحسابات بمسؤوليته عن تقييم الاستمرارية، يعتبر عاملا مهما بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات؛
- ✓ كما أن نجاحه في الوفاء بهذه المسؤولية بكفاءة مهنية، من خلال مراجعة القوائم المالية دليل على حيوية دوره في خدمة الشركة والأطراف ذات العلاقة؛
- ✓ إن الوفاء بهذه المسؤولية دليل على التزامه بمعايير المراجعة و بالتالي مؤشر على جودة عملية المراجعة؛
- ✓ أنه سيتفادى القضايا التي يمكن أن ترفعها عليه الإدارة، إذا شك في استمرار الشركة ومع ذلك لم تفشل، أو إذا لم يشك في استمرار ولكنها أفلست فعلا؛
- ✓ أنه سوف يجد ما يدافع به عن نفسه في مواجهة مطالبة الغير (الإدارة والطرف الثالث خاصة المستثمرين) له بتعويض عما أصابه من ضرر خلال عملية المراجعة؛
- ✓ أنه سيحقق قيمة مضافة من المعلومات، لما يوصله تقريره فعلا للمتعاملين وأصحاب المصلحة في الشركة من معلومات، لأن تعديل شكل ولغة تقريره في حالة الشك في استمرار

[1] عمار أكرم الطويل، (مرجع سبق ذكره)، ص. 63

الشركة سيكون له مردود كبير و يؤدي ذلك كله لزيادة الثقة في خدماته المهنية كزيادة الطلب عليها، وبالتالي سيحقق عائدا ماديا ومعنويا أكبر.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الخارجي والفشل المالي

فرض الاستمرار أحد الفروض التي تعد على أساسها القوائم المالية مالم توجد معلومات تشير إلى غير ذلك وبالتالي تسجل قيم الأصول والالتزامات على أساس أن الشركة ستكون قادرة على تحقيق قيم أصولها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها العادي.

إن مسؤولية المراجع الخارجي عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار مرتبط بمعيار العناية المهنية والحذر المهني ثم ظهرت بعد ذلك مؤشرات عدم قدرة الشركة على الاستمرار في تلك الحالة لن يكون مسئولا مادام أن المؤشرات لم تظهر الفحص العادي وممارسة الحذر المهني أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق رقم (570) بفرض الاستمرارية والذي يهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية المراجع عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملائمة فرص الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الشك باستمرارية الشركة.

يعتبر تقرير المدقق الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه حول القوائم المالية أو يمتنع عن إبداء الرأي عند اللزوم وفي الحالتين يذكر المدقق ما إذا كان قام به من فحص وفقا لمعايير التدقيق الدولية أو المتعارف عليها وانها نفس المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة [1].

يتعين على المدقق التحقق مما يلي:

- ✓ تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح والتنبؤات الأخرى الملائمة مع إدارة الشركة؛
- ✓ دراسة الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية فيما يتعلق بتأثيرها على قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط؛

[1] المعيار 570 المتعلق باستمرارية الشركات

- ✓ تحليل ومناقشة آخر مراكز مالية أعدتها الشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القائم المالية؛
- ✓ دراسة شروط السندات واتفاقيات القروض وتحديد ما إذا كان يوجد مخالفات لأي منها؛
- ✓ الاطلاع على محاضر واجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان الأخرى الهامة للبحث عما يشير إلى وجود صعوبات تتعلق بالاستمرارية.

الحصول على معلومات من المستشار القانوني للشركة عن الموضوعات القانونية الهامة التي قد تؤثر على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط.

المطلب الثالث: بيان مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي

إن مزاولي مهنة المراجعة يواجهون باستمرار بمسؤولية المحافظة على تقديم خدماتهم في ظل مستوى من الجودة ، بحيث يمكن للآخرين الاعتماد على خدماتهم، وغالبا ما تتعدد الجهات التي يكون المراجعين مسؤولين أمامها وتتنوع كذلك طبيعة مسؤولياتهم. سوف نخصص في هذا المطلب طبيعة مسؤولية المراجع الخارجي وتحديد أنواع المسؤوليات والجهات التي يعتبر المراجع مسؤولا أمامها وكذلك بيان قواعد آداب وسلوك المهنة والتي تمثل جوانب المسؤولية المهنية للمراجع والتي تفرضها الهيئات التي تشرف على مهنة المحاسبة والمراجعة

الفرع الأول : المسؤولية التأديبية

وهي المسؤولية التي يتعرض لها المراجع إذا ما قام بمخالفة الآداب والتعليمات التي تصدرها الجهة التي تنظم مزاولة مهنة التدقيق ، ولا شك أن الحالة التي يتمتع بها المراجع سوف تنهار إذا ما مارس عملا لا ينسجم مع المعايير الأخلاقية التي يحترمها المجتمع في عمله، فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره، أو موافقته على توزيع أرباح وهمية الأغراض

الإدارة إنما يعرضه إلى فقدان المركز الأدبي الذي يتمتع به، ولذلك وجب فرض عقوبات تأديبية على المراجع إذا قام بأي مخالفات ضمن مسؤولياته الأدبية وتكون في الحالات التالية [1] :

- ✓ ابداء رأي يخالف حقيقة ما تتضمنه الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية
- ✓ . الشهادة والتوقيع على صحة البيانات والحسابات الختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للعميل
- ✓ ارتكاب أي إهمال أو خطأ مهني جسيم ألحق الضرر بالغير؛
- ✓ عدم تبليغ الجهات المختصة عن الاختلاسات التي يكتشفها في أموال العميل (الشركة). الذي يقوم بتدقيق حساباتها أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات؛
- ✓ وفي حال إعطاء المراجع رأيا نظيفا عن الحسابات والنتائج في الوقت الذي لا تمثل فيه هذه البيانات حقيقة الموقف المالي للشركة، وفي نفس الوقت أهمل بدل العناية المهنية اللازمة مع وجود تلاعب في الحسابات والسجلات و الدفاتر، فإن الممكن أن يكون مستقبل الشركة مشكوكا فيه وأن استمراريتها محفوفة بالمخاطر، وهنا يمكن مساءلة المراجع تأديبيا وايقاع العقوبات المناسبة بحقه بشرط أن لا يكون قاصدا ذلك ، وهذا يعني إذا صدر من المراجع رأيا نظيفا عن قوائم مالية غير سليمة دون معرفة الحقيقة أو دون تواطؤه مع العميل ، وقعت عليه مسؤولية جنائية أيضا.

يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته. تتمثل هذه العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها حسب ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في [2] :

- ✓ الإنذار؛

[1] عابد عيد سرحان،(مرجع سبق ذكره)،ص.37

[2] الجريدة الرسمية ، قانون 10 -01مؤرخ في 29جوان ، 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات كالمحاسب المعتمد، العدد 42 ،الجزائر، الصادر في 11جويلية ، 2010 ؛ ص 10

- ✓ التوبيخ؛
- ✓ التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر؛
- ✓ الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها. وتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني : المسؤولية المدنية

عرفت على أنها " المسؤولية التي تنشأ في حالة إهمال المدقق أو تقصيره في أداء واجبه مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعميل أو الغير بحسن نية " ، وتنشأ في حالة إذا قصر ببدل العناية المهنية الكافية باعتباره وكيلا يعمل بأجر عن مجموع المساهمين، وبالتالي فإن القانون يخول من يقع عليه ضرر كالمساهمين أو الغير له الحق في الحصول على تعويض بمقدار ذلك الضرر.

إن نشوء وضع كهذا يسوغ لنا القول أن المراجع قد أخل بالوكالة التي يحملها بنص القانون إذا لم يقم بالإنذار عن احتمال تدهور أوضاع الشركة وعدم استمراريتها بناءا على دراسة الموقف المالي للشركة وكذلك البيانات الحاضرة والبيانات التاريخية والعمل عليها وتحليلها بدقة، خاصة أن الأوضاع المالية السيئة والأوضاع الإدارية والخسائر الجسيمة من مؤشرات ضعف قدرة الشركة على الاستمرار وهي من الأمور التي يستطيع المراجع اكتشافها إلا إذا كانت محاطة بالتلاعب المحكم الذي لا يظهره الفحص العادي [1].

فهناك يمكن أن نقسم المسؤولية المدنية إلى قسمين [2]:

- **مسؤولية المراجع تجاه العميل**

وتتمثل في النواحي التالية :

[1] عابد عيد سرحان،(مرجع سبق ذكره)،ص.37

[2] محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،، 2002ص ص124-125

- ✓ ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بين المراجع والعميل وتنفيذ جميع بنوده بالكامل، فمن الملاحظ أن العقد الموقع بين المراجع والعميل يعتبر حجر الزاوية في أي مسؤولية تجاه العميل
- ✓ ضرورة بذل العناية المهنية المطلوبة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، وأن عدم بذل العناية يعرض المراجع للمساءلة نتيجة الإهمال العادي في أداء المهام المطلوبة . وفي هذا الصدد على المراجع أن يوظف خيرته ومهارته وحكمه الشخصي كما يفعل باقي زملائه في المهنة والذين يمارسون العمل في نفس الظروف، فالمراجع ليس من الضروري مسؤولا عن أي خطأ نتيجة الفشل في الكشف عن أي معلومات مزيفة ولكنه يكون مسؤولا عن الإهمال العادي
- ✓ اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وآراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة.
- ✓ المسؤولية عن الإهمال الجسيم والذي قد يصل إلى حد التلاعب من أمثلة الإهمال الجسيم، عدم تمكن المراجع من أداء خطوات المراجعة المطلوبة في ظل الظروف السائدة، ومن ثم يمكن القول بأن المراجع يعتبر مسؤولا عن الإهمال الجسيم تماما كمسؤوليته عن الإهمال العادي أو التلاعب.

- **مسؤولية المراجع تجاه الغير**

في الوقت الحالي بدأت تتسع دائرة مسؤولية المراجع تجاه الغير، نتيجة لتزايد اعتماد الغير على المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ومن الملاحظ أن مسؤولية المراجع تجاه الغير محدودة إذا ما قورنت بمسؤوليته تجاه عميله ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق تعاقدي بين المراجع والغير.

لقد تحول المستخدم الأخير للقوائم المالية التي يتم مراجعتها خلال الأعوام الأخيرة من مالك الوحدة (الشركة) إلى رجال البنوك والدائنين ثم أخيرا جمهور المستثمرين [1].

الفرع الثالث : المسؤولية الجنائية (الجزائية)

وهي المسؤولية الناجمة عن فعل جرمي يقوم به مراجع الحسابات أثناء ممارسة عمله، وبموجب دعاوي عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى الحاق الضرر بالمجتمع

أولا: تقع المسؤولية الجنائية على مراجع الحسابات عند قيامه بتضليل أو الاشتراك في تضليل أحد الأطراف بغرض تحقيق منافع شخصية لنفسه أو الغير، وبالتالي فهي المسؤولية التي يتحملها مراجع الحسابات بحكم القانون، إذا توافر القصد الجنائي، أي علمه بالجريمة وقصد المشاركة فيها، وكان متعمد مثلا إعداد تقرير كاذب بنتيجة المراجعة، أو يتعمد إغفال وقائع في تقريره للجمعية العامة بهدف الإضرار بمصالح أعضائها.

وفي ظل القوانين الفيدرالية الأمريكية تنشأ المسؤولية الجنائية للمراجع الخارجي إذا قصد العمد من جانبه في إصدار تقرير كاذب. وأهم الجزاءات التي يمكن أن يواجهها المراجع الخارجي وفق المسؤولية الجنائية هي العقوبة بالغرامة أو السجن أو كلاهما.

أما حسب المادة (62) من قانون 10-01 في الجريدة الرسمية الجزائرية فإن يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.

ثانيا: تنشأ المسؤولية الجنائية المراجع الحسابات إذا ما تعدى الضرر الناجم عن خطأ المراجع عميله أو الغير وامتد إلى الحاق الضرر بالمجتمع نفسه فهي تنعقد حينما يرتكب المراجع بصفته الشخصية جريمة من الجرائم التي ينص عليها القانون حيث لا تقوم المسؤولية الجنائية المراجع الحسابات إلا

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص. 132

إذا وجد نص قانوني يقضي بتجريم الفعل أو التصرف الذي قام به المراجع ويعاقب إما بالسجن أو بدفع غرامة مالية أو بالاثنين معا [1].

الفرع الرابع : المسؤولية المهنية:

تحاول الهيئات المهنية التي تشرف على مهنة المراجعة وتحافظ على مستوى جودة خدماتها، إضافة عدد آخر من المسؤوليات الخدمة المجتمع ككل، وتزيد الثقة في أعضاء المهنة ككل وما يؤدونه من خدمات، وعادة ما يطلق على هذه المسؤولية الإضافية " المسؤولية المهنية" ولا شك أنها ستكون أقوى من أية مسؤولية أخرى لأن التزام المراجع بها سوف يكون بعيدا عن أية مساءلة قانونية أخرى، كذلك فإن الإخلال بما وعدم تحملها يعرض المراجع إلى الخروج من المهنة تماما وتسعى الهيئات المهنية المختلفة وضع التشريعات واللوائح التي تحدد طبيعة هذه المسؤولية من خلال وضع قواعد آداب وسلوك المهنة والمتمثلة في [2]:

- **الاستقلالية:**

ضرورة تمتع المراجع الخارجي باستقلاليته عند ابداء رأيه عن القوائم المالية، و الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنته بكل استقلالية ونزاهة .

- **النزاهة والموضوعية :**

أي يتعين على المراجع ألا يسيء في رفض الحقائق وعندما يبدي رأيه في مجالات الضرائب والخدمات الإدارية عليه أن يقدم الدليل المقبول لوجهة نظره ولا يخضع رأيه للآخرين.

[1] عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص. 458-459

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص. 136-141

- **القدرة والمعايير الفنية :**

✓ القدرة : على المراجع ألا يقبل مراجعة حسابات إحدى الشركات والتي يشعر بأنه لا يستطيع اكمال عمليات المراجعة وابداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة؛

✓ معايير المراجعة: يتعين على المراجع ألا يسمح بأن يقرن اسمه بالقوائم المالية لإحدى الشركات إلا إذا كان متماشيا مع معايير المراجعة المتعارف عليها الممكن تطبيقها والتي تصدر عن المجمع

✓ المبادئ المحاسبية: يتعين على المراجع أن يبدي الرأي عما إذا كانت القوائم المالية الختامية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (IAS/IFRS).

- **المسؤولية تجاه العملاء :**

وتتمثل هذه المسؤولية في ما يلي [1] :

✓ المحافظة على سرية بيانات العميل: عدم الإفصاح عن أية سرية تم الحصول عليها من خلال الأداء المهني إلا بموافقة العميل؛

✓ الأتعاب المشروطة والاتفاقية: الأتعاب تكون مشروطة بنتائج الخدمات المهنية ذاتها، وهي تختلف تبعا لدرجة التعقيد وصعوبة الخدمة المؤداة .

- **المسؤوليات تجاه الزملاء :**

✓ المزاحمة أو التعدي على حقوق الغير؛

✓ عدم الاستجابة لأداء خدمات مهنية عندما يطلب منه مراجعة حسابات أحد العملاء لدى زميل له في المهنة فعليه أولا الاتصال بالزميل ثم يقرر القبول أو الرفض

✓ في حالة إبداء الرأي في القوائم المالية المجمعة التي تشمل على قوائم للفروع تمت مراجعتها من طرف آخرين فعليه أن يصر على مراجعة هذه القوائم للفروع.

- **المسؤوليات والأعمال الأخرى:**

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص. 146

ويتضمن هذا المبدأ من المسؤوليات ما يلي [1]:

- ✓ الأعمال المخلة والمعيبة
- ✓ الإعلان أي لا يجوز أن تحصل على العملاء من خلال الإعلان
- ✓ العمولات
- ✓ الوظائف المتنافسة أو المتعارضة؛
- ✓ شكل مكتب المراجع واسمه.

[1] [1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص. 147-148

خلاصة الفصل:

على ضوء الاطار النظري للدراسة التي تطرقنا فيها الى مفهوم الفشل المالي ، أنواعه ، اسبابه ، مراحله بالإضافة الى اهمية التنبؤ بالفشل المالي كما تناولنا مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي ، و يمكن تلخيص اهم النقاط التي توصل من خلال هذا الفصل :

- ✓ تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي و تبين الوضعية المالية للشركة و توفر المعلومات و البيانات التي تبين الحقوق و ديون الشركة تجاه الغير ؛
- ✓ اهمية التنبؤ بالفشل المالي من طرف المراجع الخارجي ، يعزز مصداقية و صحة القوائم المالية ؛
- ✓ يعمل المراجع الخارجي وفق ما يحدده القانون و المعايير الدولية و الوطنية من خلال مسؤولياته و التزاماته تجاه حالات التنبؤ بالفشل المالي ، و تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في النشاط لفترات مقبلة ؛
- ✓ يتعرض المراجع الخارجي للمساءلة القانونية عند تقصيره في اداء مهنته .

الفصل الثالث :

الدراسة الميدانية

تمهيد :

من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي ومسؤولياته تجاه هذا التنبؤ. بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين المسؤوليات القانونية وبين الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، إد أن هذه المسؤوليات تساهم في الوصول إلى مصداقية وسلامة القوائم المالية، وخلوها من الشكوك والتحريفات، باعتبار أن المراجع الخارجي مسؤولا عن بدل العناية المهنية تجاه ابداء رأيه في القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها.

ومن هذا الفصل سنحاول توضيح ومعرفة دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات وذلك من خلال التقرب المباشر من عينة من الخبراء المحاسبين ، محافظو الحسابات، المحاسبين المعتمدين)، بالإعتماد على الإستبيان لقياس درجة التطابق بين وجهات النظر بين الجانب النظري والدراسة الميدانية. وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة و الإجراءات المتبعة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة ، وبالتالي تم استخدام المنهج الوصفي في اجراء الدراسة ، لكونه أكثر المناهج مناسبا للظواهر الاجتماعية والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس ، كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع أن يتفاعل معها فيحللها ويفسرها وذلك بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS20 .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على البيانات، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات و على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين على مستوى ولاية المدية، مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية في مزاولة مهنة المراجعة،. وتتمثل هذه العينة في :

1. خبراء محاسبين
2. محافظي الحسابات
3. محاسبين المعتمدين

تم توزيع 35 إستمارة استبيان على عينة من مجموعة من (خبراء محاسبين ، محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين) اعتمدنا التسليم المباشر وعن طريق البريد الالكتروني وبواسطة الزملاء، وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على 20 استمارة صالحة من مجموع الاستمارات، بعدما قمنا بإقصاء 15 استمارة وهذا راجع إلى نقص في الاجابة وعدم استلامها في الوقت المناسب.

الجدول رقم (3.1) : المعلومات الخاصة باستمارات الإستبيان

البيان	الإستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الإستمارات الموزعة والمعلن عنها	35	%100
عدد الإستمارات المقصاة والتي لم تستلم	15	% 42.85
عدد الإستمارات الصالحة	20	% 57. 14

المصدر : من إعداد الطالب (إعتمادا على الإستبيانات الموزعة)

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

من خلال هذا الفرع سيتم التعرف على يبانات الدراسة والأدوات المستخدمة في جمعها

أولا: البيانات الأولية والثانوية

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتتمثل في:

1. المصادر الأولية : تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين الدراسة مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي، ومسؤولياته المهنية تجاه هذا التنبؤ، وقد قسمت أسئلة الإستبيان إلى محورين حسب فرضيات الدراسة.

2. المصادر الثانوية: تم الإعتماد على الكتب والمراجع والنشرات العلمية، المحلات المحكمة ، الدراسات السابقة، بالإضافة إلى القوانين والجريدة الرسمية ومعايير المراجعة (ISA570-ISA240-ISA600)

ثانيا: الاستبيان

أ:خطوات اعداد الإستبيان:

تم تقسيم الإستبيان إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: خاص بالمعلومات العامة الأفراد العينة

الجزء الثاني: يتعلق بفرضيات الدراسة وأسئلتها حيث تقسم إلى محورين

المحور الأول : يتضمن أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى وهي (مدى التزام المراجع الخارجي بمعايير واجراءات المراجعة الدولية أو الوطنية مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي).

المحور الثاني: يتضمن أسئلة تتعلق بالفرضية الثانية وهي المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي عند عدم التنبؤ بالفشل المالي). وقد تم إعداد أسئلة الإستبيان على أساس مقياس ليكارت الثلاثي

الجدول 3 2 : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي(التصنيف)	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة(الوزن)	1	2	3

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الإستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ص 26

ب. تحكيم الاستبيان :

قبل توزيع الإستبيان تم عرضه للتحكيم من طرف الأستاذ المشرف و مجموعة من الأساتذة المختصين من جامعة المدية ، وهذا بغية التأكد من سلامة الإستبيان من مختلف الجوانب خاصة فيما يتعلق:

1. دقة صياغة الأسئلة وصحتها من الناحية اللغوية والنحوية؛ 2. توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛ 3. من أجل التصميم الدقيق وفقا للمنهجية؛

4. في الأخير تم صياغة الإستبيان بالشكل النهائي.

ج. ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) :

قبل استخراج النتائج المتعلقة بالإشكالية المطروحة، حاولنا فيما يلي دراسة ثبات الإستبيان بواسطة المعامل الفا كرومباخ، وهو معامل يقيس نسبة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابات في حالة استجوابهم في نفس الظروف.

الجدول (3.3) : **قياس ثبات الإستبيان**

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,685	24

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **SPSS**

من خلال اجراء اختبار الثبات ل 24 سؤال من الإستبيان، كانت نسبة الفا كرمباخ 0.68 ,مما يدل على أن في حالة توزيع الإستبيان من جديد في نفس الظروف السابقة فإن 68 % من عينة الدراسة يعيدون نفس الإجابة، وهو ما يعبر عن نسبة ثبات للأداة المستعملة في الدراسة، مما يبين مصداقية النتائج التي يمكن الوصول إليها، وأيضا يبين الارتباط بين الإجابات مقبول .

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة و الإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية

نحاول في هذا المطلب ايضاح متغيرات الدراسة، و الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الإستبيانات.

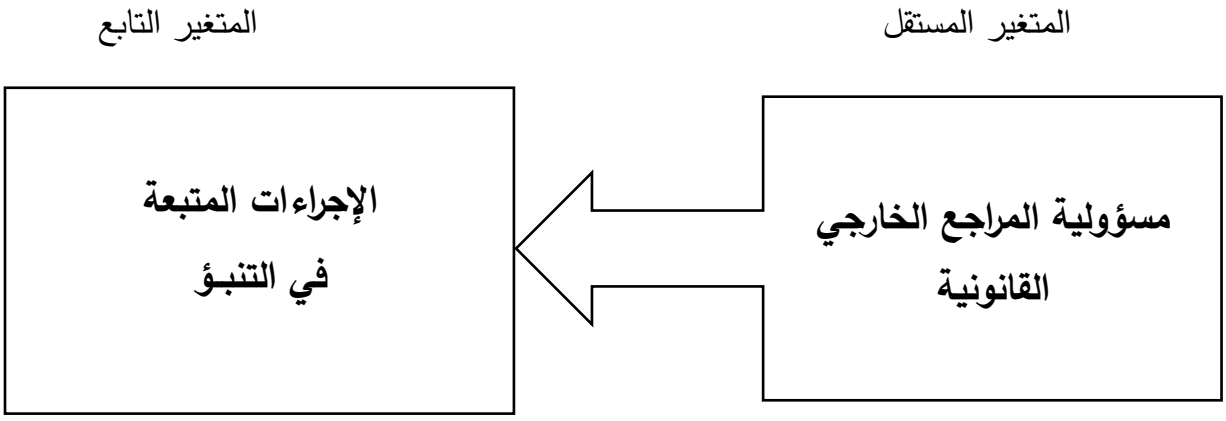
الفرع الأول : متغيرات الدراسة

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة وبالنظر إلى اشكالية بحثنا، أنه من الممكن حصر مجموعة من العناصر التي تمثل المتغير المستقل، والتي لها تأثير على المتغير التابع . وعليه تم تحديد المتغيرين بما يخدم الدراسة.

المتغير التابع: تمثل المتغير التابع في الإجراءات المتبعة في التنبؤ.

المتغير المستقل: تمثل المتغير المستقل في مسؤولية المراجع الخارجي القانونية .

الشكل(1.3) : متغيرات الدراسة



المصدر :من إعداد الطالب

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية

تم تفريغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج (Excel 2007)، أما بالنسبة لمعالجة البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS20). ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات وتحميعها تم استخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

1. اختبار ألفا كرومباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
2. النسب المئوية و التكرارات لكل عبارة في الإستبيان ؛
3. حساب المتوسطات الحسابية لكل محور من الإستبيان وكذا قياس الإنحراف المعياري؛
4. حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة المدروسة؛
5. قياس معامل الإرتباط بين محوري الإستبيان.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

يحتوي هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يعرض نتائج الدراسة وتحليلها، أما المطلب الثاني سنحاول من خلاله تحليل و تفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها-

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان .

الفرع الأول : خصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية : المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية سنوات الخبرة .

أولا : التوزيعات التكرارية للعيئة المدروسة حسب المؤهل العلمي والتخصص العلمي:

1. التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي :

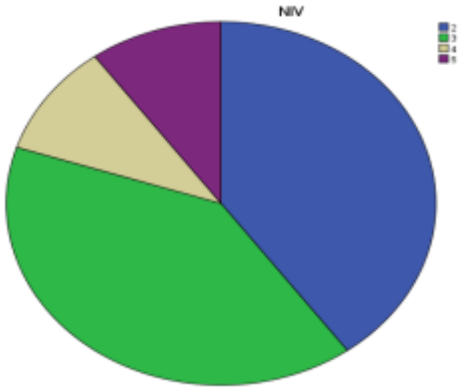
الجدول 3 .4 :توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	0	%0
ليسانس	8	%40
ماجستير	8	%40
دكتورا	2	%10
شهادات مهنية	2	%10
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما نسبته 90 % من أفراد العينة أكاديميين ومهنيين ، مما نستنتج أنما شملت شهادات تطبق معايير المراجعة الدولية، وما نسبته 10 % شهادات مهنية معتمدة في مجال مراجعة الحسابات، مما يدعمنا للحصول على معلومات متوازنة مع موضوع الدراسة.

الشكل رقم (2.3) :المؤهل العلمي



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

2. التوزيع التكراري للعينة الدروسة حسب التخصص العلمي:

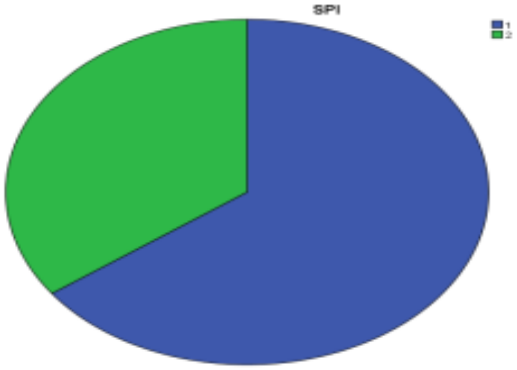
الجدول 3 .5 :توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات محاسبية	13	%65
مالية	7	%35
تدقيق ومراقبة التسيير	0	%0
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه أن غالبية المراجعين الخارجيين حاملين لشهادات في دراسات محاسبية تقدر ب 65 % ، والباقي في تخصص المالية مما يفيدنا من أن المعلومات المقدمة من متخصصين في المحاسبة وتطبيق المباديء المحاسبية و استخدام أدوات التحليل المالي للقوائم المالية، في حين لا يوجد مراجعين حاملين لشهادات في التدقيق للإعتبار التحصم حديث.

الشكل رقم (3.3) :التخصص العلمي



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

ثانيا: التوزيعات التكرارية للعينة المدروسة حسب الوظيفة الحالية وسنوات الخبرة

1. التوزيع التكراري للعينة الدروسة حسب الوظيفة الخالية :

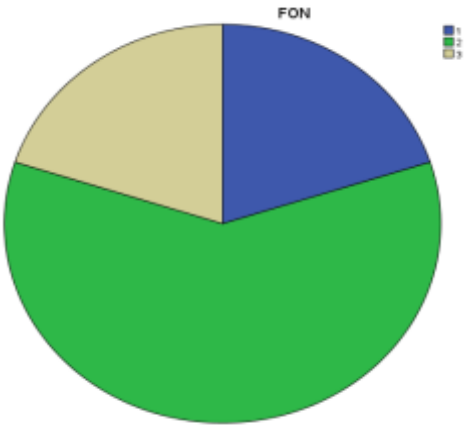
الجدول رقم (6.3) :توزيع عينة الدراسة حسب متغَ الوظيفة

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
خبير محاسبي	4	%20
محافظ حسابات	12	%60
محاسب معتمد	4	%20
المجموع	20	%100

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجSPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الخبراء المحاسبين مقدرة ب 20%، وهي نسبة معتبرة لأخذ آرائهم عن الإشكالية المدروسة ولكنهم في مجال تدقيق الحسابات، والمسجلين في الصف الوطني للخبراء المحاسبين. في حين نسبة مرتفعة لوظيفة محافظ الحسابات والمقدرة ب 60 % وهم مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أما عن المحاسبين المعتمدين (مهنيين) فنسبتهم قليلة اعتبارا أنهم يعملون في بعض مكائب محافظي الحسابات .

الشكل رقم (4.3) :الوظيفة الحالية



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامجSPSS

2. **التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب سنوات الخبرة:**

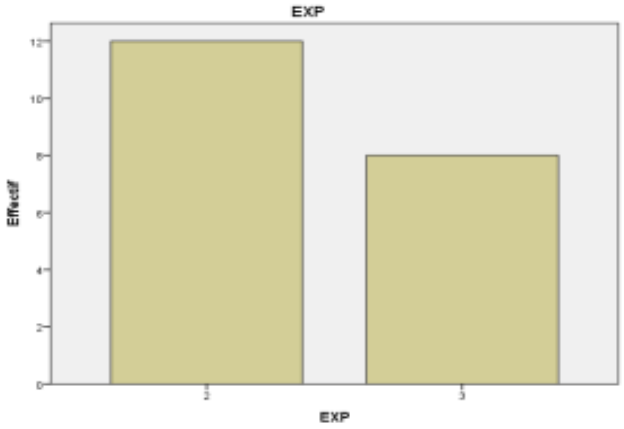
الجدول رقم (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05سنوات	0	%0
من 05إلى 01سنوات	12	%60
أكثر من 10سنوات	8	%40
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

تلاحظ من خلال الجدول السابق أن عينة الدراسة ذات خبرة تتراوح مابين 05 إلى 10 سنوات بنسبة 60 %، وهذا يدل على أن مزاولة مهنة محافظ الحسابات تكون الخبرة فوق 05 سنوات من العمل في مجال المراجعة وهذه النسبة تمكننا من الحصول على المعلومات المتوفرة لديهم لمعالجة الإشكال المطروح.

الشكل رقم (5.3) : عدد سنوات الخبرة



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

الفرع الثاني : دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محوري الإستبيان.

القياس درجة الموافقة حول دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، تم استخراج المتوسطات الحسابية الإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة، ومعرفة تجاه كل فقرة حسب مقياس ليكارت الثلاثي:

1. الرأي غير موافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 1 إلى 1.66؛
2. الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1.67 إلى 2.33 ؛
3. الرأي موافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 03 .

أولا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الإستبيان المتعلقة بإجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي

الجدول رقم (8.3) : نتائج اجراءات المراجعين الخارجيين للمساعدة على التنبؤ بالفشل المالي

المحور الأول	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة			
يستخدم مراجعو الحسابات كل ما هو متاح من أدوات احصائية ورياضية بجعل امكانية التنبؤ سهلة	0	1	19	2095	0.224	موافق
	%0	%5	%95			
لا يعتمد مراجعو الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفشل المالي.	3	7	10	2.35	0.745	موافق
	%15	%35	%50			
يستند مراجعو الحسابات على مجموعة من الخبراء المحاسبين للتوصل إلى تتبو أفضل بشأن استمرار نشاط الشركة	1	3	16	2.75	0.550	موافق
	%5	%15	%80			
يعتمد مراجعو الحسابات على نظريات ونماذج معينة لتفسير الفشل المالي للشركات	0	5	15	2.75	0.444	موافق
	%0	%25	%75			
يقوم مراجعو الحسابات مقارنة الأداء المالي للشركة مع شركات أخرى في نفس النشاط كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي	2	3	15	2.65	0.671	موافق
	%10	%15	%65			
يقوم مراجعو الحسابات مقارنة أداء الشركة المالي الحالي مع سنوات سابقة كأسلوب للتنبؤ.	0	2	18	2.90	0.308	موافق
	%0	%10	%90			
يستخدم المراجع الخارجي التحليل المالي(المراجعة التحليلية) للوصول إلى نتائج	2	6	12	2.50	0.688	موافق
	%10	%30	%60			

أكثر دقة للتنبؤ بالفشل المالي						
إن عدم تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة لا يمكن المراجع من تحديد الأداء المالي للشركة.	1 %5	1 %5	18 %90	2.85	0.489	موافق
إن تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هو الذي يجنب الشركات مخاطر التعثر	2 %10	3 %15	15 %75	2.65	0.671	موافق
يهتم المراجع الخارجي بتحسين معارفه فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي	1 %5	3 %15	16 %80	2.75	0.550	موافق
متوسط العام للمحور الأول				**2.71**	**0.246**	**موافق**

ثانيا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الإستبيان المتعلقة مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي.

الجدول رقم (9.3) : نتائج مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي

المحور الثاني	**غير موافق** **التكرار** **النسبة**	**محايد** **التكرار** **النسبة**	**موافق** **التكرار** **النسبة**	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**النتيجة**
يترتب من مهمة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تحديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة	0 **%0**	1 **%5**	19 **%95**	2.95	0.224	موافق
يعلم المراجع الخارجي إدارة الشركة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، يمكن أن يعرقل استمرار نشاط الشركة	0 %0	4 %20	16 %80	2.80	0.410	موافق

لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بقشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط،	6 **%30**	4 **%20**	10 **%50**	2.20	0.894	موافق
يتوجب على المراجع الإستفسار من إدارة الشركة حول إكتشاف أي خطا جسيم أو تصرف غير قانوني في الحسابات،	1 %5	2 %20	17 %75	2.80	0.523	**موافق**
يحلل المراجع الخارجي في إطار مهمنه بعض الوقائع والأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية الإستغلال.	1 %5	3 %15	16 %80	2.75	0.550	موافق
بيلغ المراجع الخارجي إدارة الشركة عن أي نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية.	1 %5	0 %0	19 %95	2.90	0.447	موافق
يحافظ المراجع الخارجي خلى سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على أداء المالي المستقبلي للشركة،	2 %10	2 %10	16 %80	2.70	0.657	موافق
مبدأ السرية ليس مقتصر على عدم الإفصاح عن المعلومات بل يتطلب على المراجع أن لا يستغل هذه المعلومات لصالحه الشخصي أو لطرق أخر.	0 %0	4 %20	16 %80	2.80	0.410	موافق
يقوم المراجع الخارجي بالإدلاء بعض المعلومات المالية للجهات الرسمية أو القضائية التي تخص وضع المالي المستقبلي للشركة	2 %10	6 %30	12 %60	2.50	0.688	موافق
يقوم المراجع في حالة التي بالفشل المالي الإستعانة بمستشار قانوني أو من المؤسسة التي ينتمي إليها،	1 %5	1 %5	18 %90	2.85	0.489	موافق
يتوقع مستخدمو القوائم المالية من المراجع اكتشاف كل اللأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية	1 %5	5 %25	14 %70	2.65	0.587	موافق
عدم ممارسة المراجع للشك المهني قد يؤدي	1	3	16	2.75	0.550	موافق

إلى صعوبة التنبؤ بالفشل المالي.	%5	%15	%80			
عدم بذل العناية المهنية المطلوبة من المراجع بشأن الوضع المالي للشركة سيعرضه للمساءلة	0	7	13	2.65	0.489	موافق
	%0	**%35**	**%65**			
يجمع المراجع الخارجي الأدلة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الإستغلال	0	0	20	3.00	0.000	موافق
	%0	%0	%100			
المتوسط العام للمحور الثاني				**2.73**	**0.196**	**موافق**

المطلب الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها في المطلب السابق، وذلك باستخدام الأساليب و الإختبارات الإحصائية، وهذا من خلال النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محاور الإستبيان والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين تجاه محوري الإستبيان.

سيتم تحليل و تفسير النتائج المتعلقة بجاه محوري الإستبيان واظهر علاقة الإرتباط بين هاذين المتغيرين (المسؤولية والإجراءات)

أولا: تحليل و تفسير نتائج المحور الأول من الإستبيان الخاص باجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي

✓ **التحليل:**

أشار الجدول رقم (8.3) إلى أن المتوسطات الحسابية نحور اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي، تراوحت بين (2.35 – 2.95) وبانحرافات معيارية بين (0.224 – 0.745)، وهذا يعني أن تجاه أفراد العينة نحو الموافقة بين اجراءات المراجعين الخارجيين وبين قدرة هذه الإجراءات على المساعدة في التنبؤ بالفشل المالي، حيث تأتي الفقرة الأولى

في المحور الأول وهي" يستخدم مراجعو الحسابات كل ما هو متاح من أدوات احصائية ورياضية بجعل امكانية التنبؤ سهلة" بحيث أن المتوسط الحسابي لها هو (2.95) وهذا ما يبينه مقياس لكارت الثلاثي في تجاه آراء العينة نحو الموافق، ثم تأتي الفقرة السادسة وهي" يقوم مراجعو الحسابات بمقارنة أداء الشركة المالي الحالي مع سنوات سابقة كأسلوب للتنبؤ ، حيث أن المتوسط الحسابي لها (2.90) وتحاه آراء العينة نحو الموافقة، ثم تأتي الفقرة الثامنة حول" عدم تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة لا يمكن المراجع من تحديد الأداء المالي للشركة "، حيث المتوسط الحسابي لها (2.85) وهذا مايبين تجاه آراء العينة نحو الموافقة. وتدرجت كل من الفقرة الثالثة – العاشرة – الرابعة التاسعة الخامسة السابعة الثانية نحو الموافقة بمتوسط حسابي (2.75–2.75–2.75–2.65–2.65–2.50–2.36) على التوالي حسب مقياس ليكارت الثلاثي أيضا نحو الرأي الموافق.

بالإضافة إلى ذلك أيضا يتبين لنا من الجدول موافقة عينة الدراسة على اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي، إذ بلغ المتوسط العام للمحور (2.71)، كما أن الإنحراف المعياري العام لعيارات المحور الأول أقل من الواحد(1) وتبلغ قيمته (0.246) مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات.

- ✓ **التفسير:**

من خلال التحليل السابق وجدنا أن مراجعو الحسابات يقومون بمجموعة من الإجراءات اللازمة مما يساعدهم على التنبؤ بالفشل المالي، وذلك بالإعتماد على الأسس ومعايير المراجعة المتعارف عليها، والمعايير المهنية عند مزاولة مهنتهم، حيث أن المتوسط الحسابي لفقرات العينة هو (2.71) وهو ما يؤكد الإعتماد على الأدلة الكافية والملائمة، واعتمادهم على نظريات ونماذج معينة التفسير الفشل المالي وتحسين معارفهم فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي، بالإضافة الإستعانة بالخبراء في محال المحاسبة والقانون وأنظمة المعلومات، زيادة إلى اعتمادهم على المراجعة التحليلية في مراجعة القوائم المالية مما يسهل الوصول إلى نتائج دقيقة لحالات التنبؤ، وعدم التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات وإنما يعتمدون على أساليب موضوعية ومدروسة في التحليل.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1. أن المراجعين الخارجيين على دراية كافية وفهما جيدا لمعايير المراجعة الدولية والوطنية مما يعزز قدرتهم على القيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة بكل كفاءة وفعالية، من أجل الوصول إلى نتائج أفضل بخصوص الوضع المالي المستقبلي للشركة؛

2. إن أهمية المعايير الدولية للمراجعة تبرز من خلال تطبيقها على الواقع، وتكمن فعاليتها أثناء عملية المراجعة وبالتالي تساعد المراجعين الخارجيين في البناء السليم والأساسي لعملية التخطيط للمراجعة، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة حول القوائم المالية عند إعداد التقرير.

ثانيا: تحليل وتفسير نتائج المحور الثاني من الإستبيان الخاص بمسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي

- ✓ **التحليل :**

يشير الجدول رقم (8.3) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي تراوحت بين (3- 2.20) و بانحرافات معيارية (0- 0.894)، وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه التنبؤ بالفشل المالي وبدرجات متفاوتة في التوافق.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن العبارة الرابعة عشر (14) المتمثلة في" يجمع المراجع الخارجي الأدلة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الإستغلال"، حيث أخذت كل الموافقة من طرف أفراد العينة من بين بقية العبارات، حيث قدر المتوسط الحسابي لها ب (3) وهذا ما يبنه مقياس ليكارت الثلاثي في تجاه آراء العينة نحو المواقق، ومن ثم تليها العبارة الأولى في الموافقة وهي " يترتب عن مهمة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تحديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة " إذ بلغ متوسطها الحسابي ب (95 . 2)، وتليها العبارة السادسة وتمثلت في " يبلغ المراجع الخارجي إدارة الشركة عن أي نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية "، إذ بلغ متوسطها الحسابي ب (90. 2). وتدرجت العبارات العاشرة – الرابعة – الثامنة – الثانية –

الثانية عشر الخامسة – السابعة – الحادي عشرة –الثالثة عشر – التاسعة نحو الموافقة بمتوسط حسابي (2.85–2.80–2.80–2.80–2.75–2.75–2.70–2.65–2.65–2.50) على التوالي.

أما العبارة الثالثة وهي" لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط" فتدرجت نحو الرأي المحايد بمتوسط حسابي قدر ب (2.20) حسب مقياس ليكارت الثلاثي.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بيانات الجدول السابق إلى موافقة أفراد عينة الدراسة حول محور مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي ، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (73. 2)، كما أن الإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني أقل من الواحد (1) مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات و بانحراف معياري عام (0.196).

- ✓ **التفسير:**

بناءا على النتائج السابقة يتضح لنا تأثير المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي بخصوص حالات التنبؤ بالفشل المالي واستمرارية نشاط الشركة للفترة المقبلة، أن عدم بذل العناية المهنية اللازمة و الكافية أثناء تأدية مهامه سيعرضه للمساءلة، وبالتالي يجب ممارسة الحذر المهني، ويحلل في اطار مهمته بعض الوقائع والأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية النشاط، أو تشير إلى ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية، وإذا لم يتعرض المراجع لتلك المؤشرات ولم يذكرها في تقريره فإن ذلك يضعه تحت طائلة المسؤولية المدنية والجزائية لأنه قصر في تطبيق معايير المراجعة العامة المتعارف عليها فيما يتعلق ببدل العناية المهنية اللازمة. بالإضافة إلى ممارستهم للشك المهني والعناية المهنية خلال عملية المراجعة مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي المستقبلي للشركة . كما على المراجع الإستعانة بمستشارين قانونيين في حالة صعوبة تحديد مسؤوليته القانونية أثناء مزاولة مهنته، مع الحفاظ على مبدأ السر المهني بشرط ألا يعرض الشركة إلى الوقوع في حالات الغش و الإحتيال أو استغلال تلك المعلومات الصالحه الشخصي، فهذا كله يعرضه للمساءلة القانونية. كل هذه المسؤوليات تمكن المراجع الخارجي من القيام بعملية المراجعة بطريقة قانونية وجيدة وبالتالي اصدار رأي فني ومحايد بشأن صدق وانتظام القوائم المالية.

اضافة إلى ذلك تفسير نتيجة الحياد التي اتضحت في الفقرة الثالثة (3)" لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة يفشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط" وهذا بناءا على آراء عينة الدراسة بحيث قدر المتوسط الحسابي لها ب (2.20)، وهذا يعود إلى العديد من العوامل، منها عوامل مرتبطة بالمراجع (كالخبرة المهنية – فهم المراجع الواجباته ومسؤولياته حول استمرار نشاط الشركة – استقلاليته موضوعيته – نزاهته –الكفاءة المهنية)، وعوامل تتعلق بإدارة الشركة التي يراجعها(كوعي وفهم الإدارة العليا لأهمية التنبؤ – أمانة الإدارة ونزاهتها– نظام فعال للرقابة الداخلية – عدم التدخل في صلاحيات المراجع).

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

1. يجمع المراجع الخارجي كل الأدلة الكافية والملائمة لتمنحه تأكيد معقول حول وجود شك معتبر بشأن استمرار النشاط
2. اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديدات محتملة تعرقل النشاط للفترة المقبلة؛
3. الإبلاغ عن أي نقاط ضعف أو قصور عند تقيمه لنظام الرقابة الداخلية؛
4. يقوم المراجع الخارجي بالحفاظ على السر المهني في حدود مسؤولياته القانونية؛
5. يستعين المراجع الخارجي بمستشار قانوني في حالة التنبؤ بالفشل المالي؛
6. على المراجع الخارجي بدل العناية المهنية الكافية من أجل اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية؛
7. على المراجع ممارسة الشك المهني عند تأدية مهامه؛
8. اصدار تقرير فني ومحايد حول صدق وانتظام القوائم المالية .

الفرع الثاني : الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي

للإجابة على هذه الإشكالية ومعرفة العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، سوف نقوم بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية H_0 : لا يوجد ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي.

الفرضية H_1 : يوجد ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي .

أولا : قياس الإرتباط

باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS20 سوف يتم حساب معامل الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (10.3): يوضح العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و اجراءات التنبؤ بالفشل المالي

		p	R
P	Corrélation de Pearson	1	,514
	Sig. (bilatérale)		,020
	N	20	20
R	Corrélation de Pearson	,514	1
	Sig. (bilatérale)	,020	
	N	20	20

حيث:

P: المسؤولية

R: الإجراءات

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

ثانيا : تحليل وتفسير النتائج

من خلال الجدول يتضح أن مستوى دلالة الإختبار sig تساوي0.02 وهي أقل 0.05 أي أن الاختبار معنوي، كما يبين الجدول أن معامل الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي يساوي 0.514 أي 51.4% فهو ارتباط متوسط موجب وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية H_0 والمتمثلة في " لايوجد ارتباط با مسؤولية المراجع الخارجي القانونية وبين الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي" ونقبل الفرضية البديلة H_1 والمتمثلة في "يوج ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية وبين الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي " ، وبالتالي نستنتج أن الإجراءات المراجعة المتبعة تتأثر بمسؤولية المراجع الخارجي القانونية غير أن هذا التأثير ليس قوي وذلك لعدة أسباب أهمها:

1. يركز المراجع الخارجي أثناء عملية المراجعة على حساب المؤشرات المالية ولا يعطي اهتماما كبيرا في تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛
2. خبرة المراجع الخارجي في مزاولة مهنة المراجعة غير كافية؛
3. نقص معارف المراجع الخارجي بخصوص التطبيقات والنماذج؛
4. وجود عوائق تعيق عمل المراجع وبين قدرته على التنبؤ وتقييم استمرارية نشاط الشركة؛
5. عدم معرفة الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه تجاه التنبؤ بالفشل المالي .

الفرع الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة

بعد قيامنا بعملية تحليل وتفسير النتائج واختبار الفرضيات، تم استخلاص مجموعة من النتائج ستقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت إليه الدراسات السابقة:

1. يلتزم المراجعين الخارجيين بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية وقدرقم على التنبؤ بالفشل، وتقييمهم لإستمرارية النشاط للفترة المقبلة، وكذلك مسؤولياتهم القانونية اللازمة تجاه التنبؤ بالفشل المالي، وهذا ما جاءت به دراسة (عاهد عيد سرحان 2007) في تقويم القدرة على الإستمرارية .

2. يقوم المراجع الخارجي بالتحليل المالي (المراجعة التحليلية) للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو فشل الشركات مقارنة بفترات سابقة، أو عن طريق شركات أخرى مماثلة تعمل في نفس النشاط، وذلك كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي وهذا ما جاءت به دراسة (يوسف جريوع 2005).

3. يستخدم المراجع الخارجي كل ما هو متاح من أدوات احصائية و رياضية، واهتمامه بتحسين معارفه فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي، وهذا ما جاءت به دراسة (مطر 2010- نموذج Beaver1966).

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي الإجابة على الإشكاليات الفرعية المتمثلة في:

- ✓ الإجراءات المتبعة من طرف المراجعين الخارجيين في التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ مدى مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ العلاقة التي تربط بين الإجراءات المتبعة في التنبؤ ومسؤولية المراجع الخارجي القانونية .

إذ تناولنا هذا الفصل في مبحثين، الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها و مناقشتها، حيث أجريت الدراسة على عينة متكونة من (20 محافظ حسابات بولاية ورقلة)، فأثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من الإجراءات المتبعة من طرف المراجعين الخارجيين للتنبؤ بالفشل المالي لكن هذه الإجراءات مرتبطة بالمسؤولية القانونية وذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية والوطنية المعمول بها مما يعزز قدرتهم على التنبؤ وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار لفترات مقبلة.

الخاتمة

خاتمة :

دور المراجع الخارجي يعتبر امرا بالغ الاهمية و ضروريا ، لأنه يمكن من مراقبة نشاط الشركة و يساعد في اتخاذ القرارات المهمة لها ن و يساعد في تحقيق الاهداف المرجوة لكل مشروع اقتصادي ، و المتمثلة في الربحية و الاستمرارية ، و هذا ما يعزز قدرته على ابداء الرأي في شرعية و صدق القوائم المالية ، و هذا يعتبر كهدف رئيسي يسعى المراجع ليتأكد منه من خلال عمليتي الفحص و التحكم ، الا انه قد يحقق اثناء ذلك أهدافا أخرى ثانوية كاكتشاف اعمال الغش و التزوير ، بعد ما كانت غايته في وقت سابق ، و بالتالي عليه اضافة اجراءات اخرى و توسيع خدماته في مجال التنبؤ بالفشل المالي و الاستمرارية ، كل هذا يندرج ضمن مسؤوليات قانونية عليه الالتزام بها ووفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية المطروحة و المتمثلة في مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي ؟ و ذلك من خلال معرفة مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في اطار التنبؤ بالفشل المالي و تقييم القدرة على الاستمرارية ، و على من تقع مسؤولية ارتكابها ، و للإلمام بحيثيات الموضوع تناولناها في فصلين نظريين فتوصلنا الى النتائج التالية :

1. بخصوص الفرضية الاولى المتمثلة في التزام مراجعو الحسابات الخارجيين بإجراءات المراجعة بما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي ، فكانت كل إجابات عينة الدراسة نحو التوافق مع هذه الإجراءات المتبعة للتنبؤ.
2. بخصوص الفرضية الثانية و المتمثلة في أن تقع المسؤولية القانونية على عاتق المراجع الخارجي عند عدم التنبؤ بالفشل المالي ، فكانت جل الإجابات نحو التوافق مع هذه المسؤوليات القانونية بخصوص التنبؤ بالفشل المالي.
3. بخصوص الفرضية الثالثة و المتمثلة في ان هناك علاقة بين اجراءات المراجعة المتبعة و مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي ، حيث استنتجنا ان المراجعين الخارجيين يلتزمون بمسؤولياتهم القانونية ، و في اطار مهمتهم يستطيعون القيام بإجراءات المراجعة الضرورية للتنبؤ بالفشل المالي .

نتائج الدراسة :

1. تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي و تبين الوضعية المالية للشركة و توفر المعلومات و البيانات التي تبين الأداء المالي المحقق خلال الدورة .
2. تساهم عملية المراجعة في اعطاء صورة واضحة تزيد من موثوقية القوائم المالية .
3. تطبيق مراجعو الحسابات الخارجيون كل ما هو متاح من الادوات التي تجعل امكانية التنبؤ سهلة .
4. تعتبر الاجراءات التي يقوم بها المراجع الخارجي لاكتشاف مؤشرات او دلائل الفشل المالي من العوامل الهامة و المؤثرة في التنبؤ بالفشل المالي .
5. ان عملية تحديد مسؤوليات المراجع الخارجي امر في غاية الصعوبة ، لذلك يتحمل جزءا من المسؤولية المهنية في حالة عدم التنبؤ بالفشل المالي ، و الانذار المبكر في حالة وجود اختلالات تعيق استمرارية النشاط .
6. هناك اسباب تعيق عمل المراجع الخارجي عند تأدية مهامه و على وجه الخصوص استقلاليته في مجال التنبؤ بالفشل المالي و تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في النشاط .
7. ضرورة ممارسة الشك المهني و الاحتياط و بذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق اغراض المراجعة .
8. نظرا لأن فشل الشركة لا يؤدي بالضرورة الى افلاسها لأن الافلاس يعتبر النتيجة النهائية للفشل ، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية و اقتصادية عديدة منها انهاء الكيان القانوني للشركة ، و لكن اذا كانت هناك محاولات جادة من قبل المراجع الخارجي و اصحاب المصلحة لعلاج الموقف ، فانه قد تكون الشركة قادرة على الاستمرار في نشاطها خلال الفترة المقبلة .

التوصيات :

1. ضرورة تطوير اهداف المراجعة بحيث تتجاوز الاطار التقليدي المتعارف عليه ، بحيث يساهم المراجع في تحمل المسؤولية الاجتماعية في انجاح خطط التنمية و جعل المحافظة و المساهمة في استمرار الشركة و عدم فشلها من اهداف المراجعة .
2. .ضرورة تفعيل المجلس الوطني للمحاسبة بحيث يؤدي دوره تجاه المهنة و تجاه المجتمع المالي بما يساعد على ضمان أداء المهنة لدورها بالمستوى المطلوب و الذي ينعكس على ضمان عدم تعرض الشركات للفشل .
3. .ضرورة اهتمام كلا من المصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ، و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموضوع الفشل المالي و كيفية التنبؤ به حتى تصبح المهنة اداة فاعلة لخدمة المجتمع و حمايته من الافلاس .
4. .اثناء قيام المراجع بتطبيق برنامج المراجعة الاعتيادي عليه ان يقوم بالإجراءات التي تكشف عن وجود اي من الاسباب التي قد تؤدي الى الفشل المالي و ان يضعها ضمن برنامج المراجعة و يفصل الفحوصات اللازمة لها .
5. .ضرورة الأخذ بمبدأ تعدد المراجعين بحيث تكون مسؤولياتهم تضامنية و عليهم تقسيم العمل فيما بينهم منعا للازدواجية و ضياع الجهد مع اصدار تقرير بالإجماع ضمانا لحسن سير العمل كما انه يصعب على الادارة ان تؤثر على اكثر من مراجع .
6. .دراسة امكانية تطوير نماذج للتنبؤ بالفشل المالي و بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية .
7. .تحدد مسؤوليات المراجعين الخارجيين بدقة مع وضع قواعد و ضوابط و قوانين لمنع الغش حتى يتسنى لمراجع الحسابات اتخاذ الاجراءات اللازمة و بالتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة بآرائهم و عدالة تقاريرهم .
8. .ضرورة ان تقوم جمعية للخبراء القانونيين بعقد دورات تأهيلية للمراجعين الخارجيين الممارسين للمهنة ، و توعيتهم بالإجراءات الحديثة لعملية المراجعة خصوصا ما تعلق بالتنبؤ بالفشل المالي و تعريفهم بالنماذج العالمي للتنبؤ بالفشل المالي .

9. .يجب على المؤسسات التعليمية و الاكاديمية ان تؤدي دورها في التوعية بمخاطر الفشل المالي للشركات ، و اثره الاقتصادي و الاجتماعي ، و ذلك من خلال التعاون مع الجهات الحكومية حتى تغرس في المحاسبين القادمين الدفع الذاتي للحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال التنبؤ و التحذير المبكر باحتمالات الفشل .

افاق البحث :

من خلال اجرائنا لهذه الدراسة تبين لنا ان هناك بعض الجوانب المكملة لازالت تحتاج الى المزيد من التحليل و البحث فلكل دراسة قصور و نقص ، لذلك نقترح بعض الافاق لمواصلة البحث تمثلت فيما يأتي :

- ✓ اثر التقارير التي يصدرها مراجعي الحسابات على نجاح او فشل الشركات .
- ✓ مدى تطبيق حوكمة الشركات و اثرها على دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي.
- ✓ صياغة نموذج مالي و محاسبي للتنبؤ بالفشل المالي و بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجزائرية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1- خالد أمين عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص:3

2-عبد الفتاح الصحن ،"**مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا** "،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،، 1993ص:5

3-اشتوي إدريس عبد السلام، "**المراجعة معايير وإجراءات**"، ط 4 دار النهضة العربية، عمان، ،1996ص:14

4-زكريا محمد الصادق، "**مراجع الحسابات**"، كلية التجارة، طنطا، ،1982ص: 9

5-محمد أمين، "**الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات**"، مركز خبرات الإدارة والمحاسبة، عمان، ،2001ص:2

6-محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، "**المراجعة وتدقيق الحسابات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2003ص: 9

7-عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، "**التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دار المحمدي العامة، الجزائر، ص: 14

8-زاهرة توفيق سواد، "**مراجعة الحسابات والتدقيق**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 17

9-نواف محمد عبباس الرماحي، "**مراجعة المعاملات المالية**"، ط ،1دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 19

10- نواف محمد عبباس الرماحي، "**مراجعة المعاملات المالية**"، ط ،1دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،:"ص: 20

11- نواف محمد عبباس الرماحي، "**مراجعة المعاملات المالية**"، ط ،1دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،، ص: 21

12- غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصرة –الناحية النظرية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص ص: 22-23

13- غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصرة –الناحية النظرية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص: 23-24

14- حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "**مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية**"، ج ،1ط ،1دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2009ص: 6

15- محمد سمير الصبان، "**الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،1993صص: 62-61

16- محمد سمير الصبان، "**نظرية المراجعة واليات التطبيق** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،20032004_ص: 75

17- حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "**مرجع سابق**"، ص: 64

18- حامد طلبة محمد أبو هيبة، "**أصول المراجعة**"، ط ،1زمزم ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، ،2011ص: 17

19- مصطفى يوسف كافي، "**تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**"، ط ،1مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ،2014ص:4

20- حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "**مرجع سابق**"، ص: 50

21- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "**المراجعة المتقدمة في بيئة الاعمال الحديثة**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2013,ص27

22- حي رزق السوافيري وآخرون، "**الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة داخلية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ،2002ص: 49

23- محمد بوتين، "**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"،ط ،3ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ،2008 ص : 24

24- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، "**الرقابة والمراجعة الداخلية**"، ط ،1الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2004 صص : 275-276

25- عبد الله عبد العظيم هلال، محمد سمير الصبان :"**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**"، الدار الجامعية، مصر، ،2002 :15ص

26- خالد أمين عبد الله، "**علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**"، دار وائل للنشر، عمان، ص ص:174-17310

27- يوسف محمود جربوع، "**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ، 2007 ص ص: 247-248

28- سامح طلعت غراب " **معايير قياس و علاج التعثر المالي** " منشأة المعارف جلال حزي و شركاه – الإسكندرية , مصر , 2009 ص 88.

29- محمد الصيرفي " **إدارة المال و تحليل هيكله** ' دار الفكر الجامعي – الإسكندرية , مصر , ط 1 ,2006 , ص 53

30- محمد الصيرفي " **إدارة المال و تحليل هيكله** ' دار الفكر الجامعي – الإسكندرية , مصر , ط 1 ,2006 , ص53

31- شاكر نبيل عبد السلام " **الفشل المالي للمشروعات : التشخيص ,التنبؤ , العلاج , منهج التحليل** " دار النهضة العربية – القاهرة , مصر ,1989 , ص 13

32- ريحان الشريف " **التعثر المالي : المراحل , الأسباب و الطرق و إجراءات المعالجة** " مجلة التواصل – جامعة عنابة , الجزائر ,العدد 15 ,2005 , ص ص 118,117

33- وحيد محمود رمو , سيف عبد الرزاق محمدالوتار **" استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية "** مجلة تنمية الرافدين – جامعة الموصل , العراق , العدد100 , مجلد 32 لسنة 2010 ص12

34-- J.F.Daigne **"dynamique de redressement d'entreprise " éd d'organisation**, Paris, 1986, P27.

35- محسن أحمد الخضيري ,**" الديون المتعثرة : الظاهرة , الأسباب , العلاج "** إيتراك للنشرو التوزيع – القاهرة , مصر ,1996 ,ص 35

36- محسن أحمد الخضيري ,**" الديون المتعثرة : الظاهرة , الأسباب , العلاج "** إيتراك للنشرو التوزيع – القاهرة , مصر ,1996 ,ص 35

37- علي شاهين ,جهاد مطر " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين : دراسة تطبيقية** " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) غزة , فلسطين , مجلد 25 , 2011 , ص 859

38- إلياس بن ساسي , يوسف قريشي " **التسيير المالي : الإداراة المالية** " دار وائل للنشر و التوزيع – عمان , الأردن , ط 1 , 2006

39- ST-PIERRE Josée " **La gestion financière des PME Théories et pratiques** " PUQ , Québec , 1999, P240.

40- حمزة محمود الزبيدي **" التحليل المالي : تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل "** مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع – عمان , الأردن ' ط2 , 2011 , ص 275

41- د. رافعة إبراهيم الحمداني و م.م ياسين طه ياسين القطان **, " استخدام نموذج Sherrod للاتنبؤ المالي",** مجلة جامعةعة الأنبار للعلوم الاقتصادية جامعة الموصل , العراق , المجلد 5 /العدد 10 , سنة 2013 ,ص 459-460

42- ل شبيب, دريد كامل, **"ادارة مالية الشركات المتقدمة"**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان2010, ص 75

43- مصطفى فهمي الشييخ, **التحليل المالي**, الطبعة الأولى, رام الله/ فمسطين, سنة 2008,ص78

44- سمير كامل محمد عيسى،" **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد ، 2المجلد رقم ، 45يوليو2008,ص3

45- محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي، "**المراجعة الخارجية** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية،، 2002ص ص124-125

ثانيا : المذكرات

46-شدري معمر سعاد، "**دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في مالية المؤسسة ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ،2009ص: 26

47-عاهد عيد سرحان، "**دور مدقق الحسابات الخارجي عن تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين**"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، ،2007ص:3

48- عاهد عيد سرحان، "**دور مدقق الحسابات الخارجي عن تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين**"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، ،2007ص:3

49- عمار بن مالك, **"المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دارسة حالة شركة إسمنت السعودية"**, مذكرة ماجستير ,جامعة قسنطينة, الجزائر , 2010,ص11.

50-مصطفى طويطي ," **دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية**" , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة جيلالي ليابس ,سيدي بلعباس , سنة 2013 , ص 10

51–سليم عماري, **"دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات"** دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, تخصص: مالية كمية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح – ورقمة,الجزائر, سنة2014, ص4.

52–هلا بسام عبد الله الغسين , "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر الشركات**" دراسة تطبيقية على قطاع مقاولات لقطاع غزة , مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستار في إدارة الاعمال من كلية التجارة الجامعة الاسلامية في غزة سنة 2004ص29

53–عمار أكرم الطويل ،"**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**" –دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستر ، غير منشورة، في المحاسبة كالتمويل، ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 ,ص62

ثالثا : المراسيم و القوانين

54– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42الصادر بتاريخ 11جوويلية 2010، ص: 7

الملاحق

ملحق رقم 01: الإستبيان



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم مالية و محاسبة تخصص : مالية المؤسسة الموسم الجامعي : 2020/2019

السادة : محافظي الحسابات المحترمين .

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

نتوجه اليكم بالشكر و بأسمى عبارات الاحترام راجين تعاونكم معنا لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مالية المؤسسة حول موضوع :

(دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية)

لذلك نرجوا منكم التفضل و الاطلاع على هذا الاستبيان و الاجابة على اسئلته بكل دقة و موضوعية من اجل خدمة البحث العلمي بالشكل الامثل ، و نؤكد حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم و انها تستخدم لاغراض البحث العلمي فقط و لكم منا جزيل الشكر .

الطلبة :

عمور محمد

راس الماء عبد الكريم

المعلومات العامة :

1-المؤهل العلمي :

بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتورا ☐ شهادة مهنية ☐

2-التخصص العلمي :

دراسات محاسبية ☐ مالية ☐ تدقيق و مراقبة التسيير ☐

3-الوظيفة الحالية :

خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

4-سنوات الخبرة :

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات ☐

المحور الاول : اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي

الرقم	الفقرة	موافق	غيرموافق	محايد
1	يستخدم مراجعو الحسابات كل ما هو متاح من ادوات احصائية و رياضية تجعل امكانية التنبؤ سهلة .			
2	لا يعتمد مراجعو الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفشل المالي .			
3	يستند مراجعو الحسابات على مجموعة من الخبراء المحاسبيين للتوصل الى تنبؤ أفضل بشأن استمرارية المؤسسة .			
4	يعتمد مراجعو الحسابات على نظريات و نماذج معينة لتفسير الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية .			
5	يقوم مراجعو الحسابات بمقارنة أداء المؤسسة المالي مع مؤسسات أخرى في نفس النشاط كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي .			
6	يقوم مراجعو الحسابات بمقارنة اداء المؤسسة المالي الحالي مع سنوات سابقة كأسلوب للتنبؤ .			
7	يستخدم المراجع الخارجي التحليل المالي (المراجعة التحليلية) للوصول الى نتائج اكثر دقة للتنبؤ بالفشل المالي .			
8	ان عدم تقديم المعلومات الكافية و الملائمة من طرف ادارة المؤسسة لا تمكن المراجع من تحديد الأداء المالي للمؤسسة			
9	ان تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هي التي تجنب المؤسسات مخاطر التعثر المالي .			
10	يهتم المراجع الخارجي بتحسين معارفه في ما يخص النماذج و التطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي في			

	المؤسسة الاقتصادية .			

المحور الثاني : مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي

الرقم	الفقرة	موافق	غير موافق	محايد
1	يترتب عن مهنة المراجع الخارجي اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط المؤسسة .			
2	يعلم المراجع الخارجي ادارة الشركة بكل نقص قد يكتشفه او اطلع عليه يمكن ان يعرقل استمرار نشاط المؤسسة .			
3	لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل المؤسسات ، و انما اهتمامه هو اعطاء الراي في القوائم المالية .			
4	يتوجب على المراجع الاستفسار عن ادارة المؤسسة حول اكتشاف اي خطأ جسيم أو تصرف غير قانوني في الحسابات .			
5	يحلل المراجع الخارجي في اطار مهمته بعض الوقائع و الأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية الاستغلال .			
6	يبلغ المراجع الخارجي ادارة المؤسسة عن أي نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية .			
7	يحافظ المراجع الخارجي على سرية المعلومات التي يحصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة .			
8	مبدأ السرية ليس مقتصرا على عدم الافصاح عن المعلومات بل يتوجب على المراجع ان لا يستغل هذه المعلومات لصالحه او لطرف اخر .			
9	يقوم المراجع الخارجي بالافصاح عن بعض المعلومات المالية للجهات الرسمية او القضائية التي تخص الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة .			

10	يقوم المراجع في حالة التنبؤ بالفشل المالي بالاستعانة بمستشار قانوني او من المؤسسة التي ينتمي اليها .			
11	يتوقع مستخدمو القوائم المالية من المراجع اكتشاف كل الاخطاء و الغش و التصرفات غير القانونية			
12	عدم ممارسة المراجع للشك المهني قد يؤدي الى صعوبة التنبؤ بالفشل المالي المستقبلي .			
13	عدم بذل العناية المهنية المطلوبة من المراجع بشأن الوضع المالي للمؤسسة سيعرضه للمساءلة .			
14	يجمع المراجع الخارجي الأدلة الكافية و الملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الاستغلال			

ملحق رقم 02 : التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة

NIV

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	8	40,0	40,0	40,0
	3	8	40,0	40,0	80,0
	4	2	10,0	10,0	90,0
	5	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

SPI

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	13	65,0	65,0	65,0
	2	7	35,0	35,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

FON

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	4	20,0	20,0	20,0
	2	12	60,0	60,0	80,0
	3	4	20,0	20,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

EXP

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	12	60,0	60,0	60,0
	3	8	40,0	40,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

ملحق رقم 03 : معامل ثبات الإستبيان ألفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,685	24

ملحق رقم04 : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الأول

	N	Minimum	Maximum	Somme	Moyenne	Ecart type
Q1	20	2	3	59	2,95	,224
Q2	20	1	3	47	2,35	,745
Q3	20	1	3	55	2,75	,550
Q4	20	2	3	55	2,75	,444
Q5	20	1	3	53	2,65	,671
Q6	20	2	3	58	2,90	,308
Q7	20	1	3	50	2,50	,688
Q8	20	1	3	57	2,85	,489
Q9	20	1	3	53	2,68	,671
Q10	20	1	3	55	2,75	,550
N valide(listwise)	20					

ملحق رقم 05 : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

	N	Minimum	Maximum	Somme	Moyenne	Ecart type
Q11	20	2	3	59	2,95	,224
Q12	20	2	3	56	2,80	,410
Q13	20	1	3	44	2,20	,894
Q14	20	1	3	56	2,80	,523
Q15	20	1	3	55	2,75	,550
Q16	20	1	3	58	2,90	,447
Q17	20	1	3	54	2,70	,657
Q18	20	2	3	56	2,80	,410
Q19	20	1	3	50	2,50	,688
Q20	20	1	3	57	2,85	,489
Q21	20	1	3	53	2,65	,587
Q22	20	1	3	55	2,75	,550
Q23	20	2	3	53	2,65	,489
Q24	20	3	3	60	3,00	,000
N valide(listwise)	20					

ملحق رقم 06 :معامل الإرتباط لبيرسو بين محوري الإستبيان

Corrélations

		P	R
P	Corrélation de Pearson	1	,514
	Sig.(bilatérale)		,020
	N	20	20
R	**Corrélation de Pearson**	,514	1
	Sig.(bilatérale)	,020	
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).